الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة

تقرير الإنجازات

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
لعام 2022

2022

قـائمة المحتويـات

الملخص التنفيذي لإنجازات 2022 03

الأولويات الاســتراتيجـية 07

توجهات 2023 08

01
قطاع التنمية الصناعية 11
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع
إنجازات وأرقام

02
قطاع المسرعات الصناعية 33
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع
البيانات الصناعية

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة 41
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع
الاتفاقيات والشراكات

04
قطاع المواصفات والتشريعات 47
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع

05
قطاع المطابقة 53
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع

06
الاعتماد الوطني 59
التشريعات والسياسات
المبادرات والمشاريع

07
قطاع الخدمات المساندة 62

الملخص التنفيذي لإنجازات 2022

بناءً على أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، والذي تم بموجبه إنشاء وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في يوليو 2020، وذلك بهدف:

تطوير القطاع الصناعي في الدولة بما يلبي متطلبات المرحلة المقبلة في المسيرة التنموية الإماراتية المتسارعة نحو بناء وترسيخ اقتصاد معرفي، قائم على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المرتبطة بها، ضمن رؤية مستقبلية وتمكين الاقتصاد الوطني.

واستمرت الوزارة في تنفيذ مبادراتها الداعمة لنمو القطاع الصناعي في دولة الإمارات، وتعزيز جودة وتنافسية المنتج الوطني محلياً ودولياً، وتحفيز النمو الصناعي المدعوم بالتكنولوجيا المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز القيمة المضافة في سلاسل التوريد المحلية، نحو تحقيق المستهدفات الاستراتيجية للدولة بزيادة مساهمة قطاع الصناعة في تنويع واستدامة الاقتصاد الوطني، وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال في القطاع الصناعي، بما يتماشى مع رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، ومستهدفات حكومة دولة الإمارات 2031 وكذلك الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويستعرض هذا التقرير أهم النتائج والإنجازات التي تم تحقيقها في العام 2022 وأهم المستجدات المتعلقة بتنفيذ

الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مشـــروع 300 مـليـــار

وحققت الوزارة خلال العام 2022 العديد من الإنجازات والنتائج الإيجابية الداعمة لنمو القطاع الصناعي في الدولة وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والبعيد. وعملت على استكمال مسيرة الإنجازات بالتنسيق والتشاور مع جميع الجهات ذات الصلة على كافة المستويات الحكومية (اتحادية ومحلية) والإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، ومن أهم هذه الإنجازات:

01. صدور المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2022 في شأن تنظيم وتنمية الصناعة في دولة الإمارات والذي يعزز تكامل المظلة التشريعية الداعمة لبيئة الأعمال الصناعية في الدولة لتحقيق النمو والتوسع في القطاع، وتعزيز الآليات والأدوات الممكّنة لذلك، وبالتنسيق والتكامل مع كافة الجهات ذات العلاقة من خلال (مجلس تطوير الصناعة) و(اللجنة التوجيهية للمواصفات والمقاييس) وكذلك (اللجنة الوطنية للقيمة الوطنية المضافة)، حيث يسمح القانون بتهيئة حزمة من الحوافز والممكنات للقطاع الصناعي تنعكس إيجاباً على المستهدفات الاستراتيجية للدولة وتعزز تنافسيتها الصناعية، وتمكين مبادرة **اصنع في الإمارات** في قطاعات الأغذية والأدوية وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها، ودعم فرص نمو صناعات المستقبل مثل الفضاء، والهيدروجين والتكنولوجيا الطبية، والزراعية، وتحفيز الابتكار، والبحث، والتطوير.

02. زيادة قيمة الصادرات الصناعية إلى **174 مليار درهم** حسب تصنيف منظمة UNIDO

الملخص التنفيذي لإنجازات 2022

03. زيادة المساهمة المتوقعة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من **180 مليار درهم**

04. **53 مليار درهم** إنفاق الشركات في الاقتصاد الوطني عبر برنامج القيمة الوطنية المضافة لقطاع الصناعة وإطلاق منصة لأتمتة إصدار شهادة البرنامج وتوظيف 1987 مواطن في القطاع الخاص في 2022 من خلال البرنامج ليصل إجمالي المواطنين العاملين لدى الشركات الحاصلة على شهادة البرنامج الى 8806

05. **20%** الزيادة في عدد المنشآت الصناعية الجديدة المسجلة في الدولة بإصدار 263 رخصة جديدة

06. **تخفيض رسوم 14 خدمة** لتسهيل وخفض تكاليف ممارسة الأعمال للقطاع الصناعي. من خدمات المطابقة والمواصفات والاعتماد الوطني

07. إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية مما خفّض التكاليف على القطاع بقيمة تقارب **4 مليار درهم** خلال 2022 وإنجاز نحو 200 ألف معاملة بزيادة 7% عن العام الماضي

08. إطلاق الدورة الأولى من منتدى **اصنع في الإمارات** والإعلان عن 300 منتج بقيمة 110 مليار درهم يمكن تصنيعها محلياً خلال 10 سنوات

09. إصدار **دليل المستثمر الصناعي** وتضمينه بمنصة **اصنع في الإمارات** لعرض أبرز الحوافز الاستثمارية والممكنات والفرص المقدمة

10. إطلاق **برنامج التمكين الصناعي** من خلال مجلس تطوير الصناعة وتوفير أراض صناعية بمساحات تناسب احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأراضي صناعية معفاة من الرسوم/ برسوم رمزية لتحفيز تأسيس الشركات، من خلال الهيئات الحكومية المحلية

11. استكمال دراسات جدوى أولية **لـ 47 منتجاً** ذات أولوية للإنتاج المحلي بناءً على مواءمتها مع القطاعات الاستراتيجية للوزارة وحجم الواردات وابرام 19 اتفاقية نية استثمار مبدئية بقيمة **3.1 مليار درهم**

12. حوافز وممكنات نوعية لمبادرة **اصنع في الإمارات** وحلول تمويلية بقيمة 3.14 مليار درهم للقطاع الصناعي بالتعاون مع مصرف الإمارات للتنمية

13. **1.33 مليار درهم** حلول ائتمانية لتعزيز التنافسية التصديرية بالتعاون مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات

14. إطلاق **برنامج التحول التكنولوجي** يستهدف إطلاق 1000 مشروع تكنولوجي بحلول عام 2031 وتسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة 4.0 من خلال سلسلة من المبادرات النوعية

15. دعم **175 مصنعاً** من خلال وضع خارطة طريق للتحول التكنولوجي عبر تقييم مؤشر النضج الرقمي

16. استثمارات متوقعة تفوق الـ **750 مليون** درهم في حلول الثورة الصناعية الرابعة من المصانع التي تم تقييمها

الملخص التنفيذي لإنجازات 2022

17. تحديد **14 مصنعاً** وطنياً ودولياً في الإمارات ضمن فئة **المنارات الصناعية** كمنشآت رائدة في تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

18. عقد أول **هاكاثون للصناعة 4.0** في دولة الإمارات بمشاركة طلاب من مختلف الجامعات في الدولة لتطوير استخدامات التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي

19. المزيد من التسهيلات التمويلية للتحول التكنولوجي للقطاع الصناعي بقيمة **558.5 مليون درهم**

20. تدريب **100 مديراً** تنفيذياً في القطاع الصناعي في مجال الثورة الصناعية الرابعة

21. إطلاق أول مركز لتمكين **الصناعة 4.0** في الدولة بالشراكة مع مجموعة EDGE الوطنية

22. تفعيل وإدارة الشراكة التكاملية الصناعية لتنمية اقتصادية مستدامة بين وزارات الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في **الإمارات ومصر والأردن والبحرين**، واعتماد مشاريع صناعية ذات أولوية بقيمة إجمالية تفوق 1.6 مليار دولار كدفعة أولى خلال 2022.

23. **المركز الأول** في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و**11 عالمياً** بمؤشر البنية التحتية للجودة للتطور المستدام

24. تنظيم الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية للتقييس **(ISO)** في العاصمة أبوظبي، كحدث دولي مهم يتم عقده حضورياً في الدولة بحضور قياسي لأول مرة من 163 ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ومشاركة 5300 مشارك في الفعالية.

25. تمثيل دولة الإمارات في عدد من المنصات العالمية مثل المفاوضات في مؤتمرات التغير المناخي في بون 2022 وشرم الشيخ (COP27)، وتجمع البحث والابتكار ضمن مجموعة العشرين G20، وقمة جنيف لدبلوماسية العلوم والتكنولوجيا GESDA، والتجمع السنوي للمركز الدولي لشعاع السنكروترون. ورئاسة دولة الإمارات القمة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا ضمن إطار منظمة التعاون الإسلامي والعمل على تنسيق تنفيذ إعلان أبوظبي.

26. إنجاز مشروع **التحول الرقمي** لخدمات الوزارة بنسبة 100% على المنصة الرقمية للخدمات

27. تطوير منصة قاعدة متكاملة للبيانات الصناعية في الدولة وتصنيف الوزارة ضمن قائمة الجهات الاتحادية الريادية من حيث نضج البيانات

28. تمكين الشباب وتخريج 14شاباً إماراتياً في تخصصات هندسية مختلفة، وفوز 3 شباب إماراتيين بالمقعد الأسيوي ومنطقة الشرق الأوسط في المنظمة الكهروتقنية الدولية IEC

الملخص التنفيذي لإنجازات 2022

29. زيادة في تطبيق اللوائح الفنية والأنظمة الرقابية في مجال السلامة والحماية الصحية والاستدامة مثل شهادات المطابقة للمنتجات وعلامة الجودة الإماراتية وكفاءة استهلاك الطاقة للمنتجات والتفتيش على أكثر من 60 ألف عينة للمنتجات في الأسواق

30. إنجاز 100% من تطوير **منصة موحدة** لخدمات المواصفات والمطابقة والاعتماد لتشجيع ريادة الأعمال ودعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة

31. فوز الوزارة بفئة Emerging Technologies Project of the Year ضمن جائزة GovDx leadership awards 2022

32. حصلت الوزارة على شهادة ISO IEC 27001 وفق المعيار الدولي لنظام إدارة أمن معلومات ISO والذي يساعد الوزارة على حماية بياناتها المالية والمعلومات الحساسة

33. إطلاق مبادرة تطوير منهجية موحدة للرقابة على جهات تقييم المطابقة العاملة في الدولة، وتعزيز الكفاءات الوطنية المؤهلة في هذا المجال، وتحديث المجالات الإلزامية للاعتماد لجهات تقييم المطابقة، وتعزيز المنظومة الوطنية للحلال على جهات منح شهادات الحلال، ورصد نسبة الزيادة في عدد الخبراء المؤهلين ضمن المنظومة الوطنية، وإطلاق 4 مجالات لتعيين جهات تقييم المطابقة في القطاعات الصناعية الحيوية تتضمن منتجات الطاقة الشمسية وكفاءة استهلاك الطاقة للمصاعد ومصابيح الإنارة الخارجية والمنتجات الكيميائية.

تشير نتائج أعمال العام 2022 لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إلى فاعلية نهج العمل الذي تتبعه الوزارة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين من القطاع الحكومي الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص ومن خلال مجلس تطوير الصناعة، واللجنة التوجيهية للمواصفات والمقاييس، واللجنة الوطنية للقيمة الوطنية المضافة، وذلك بهدف تحقيق انتقال كمي ونوعي في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، وفق رؤية تكاملية تتماشى مع رؤية الدولة الطموحة للخمسين عاماً المقبلة، وتحفز الشراكات النوعية، والاستثمارات الصناعية في القطاعات الحيوية وذات الأولوية، وتدعم ريادة الأعمال والابتكار للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتجعل من القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تطوير القرارات الحيوية الداعمة لنمو الأعمال في القطاع الصناعي الإماراتي.

الأولويات الاستراتيجية

تقوم رؤية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على بناء منظومة صناعية متكاملة تعتمد التقنيات المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة للمساهمة في نمو اقتصادي مستدام قائم على المعرفة.

ومن هذا المنطلق، تدعم الوزارة هدف تنويع الاقتصاد الوطني من خلال رفع الكفاءة في القطاع الصناعي واستحداث صناعات جديدة ومستقبلية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي والصناعات عالية التقنية، بما يسهم في تعزيز ونمو الاقتصاد الوطني مع التركيز على قطاعات النمو الواعدة.

وتسعى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إلى تحقيق الأولويات الوطنية في قطاع الصناعة، وهي:

الأمن الصناعي

تعزيز القيمة الوطنية المضافة

رفع الكفاءة التنافسية لصناعات الدولة.

وتنفّذ الوزارة رؤية القيادة بتعزيز مساهمة التكنولوجيا المتقدمة في استدامة النمو الاقتصادي ودعم الصناعات الاستراتيجية التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استراتيجيتها الوطنية

"مشروع 300 مليار"

ليكون القطاع رافعةً أساسيةً للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي له، ويسهم في رفده بعناصر ومقومات النمو المستدام.

وتركز وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تمكين القطاع الصناعي في الدولة من خلال تطوير السياسات والقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية لتوفير منظومة تشريعية محفزة للنمو، ودعم الشركات الصناعية الناشئة والشركات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وخلق برامج لضمان تنافسية المنتج الوطني في القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية والتي تمتلك فيها الدولة مقومات استراتيجية متميزة.

ويقوم نهج الوزارة على تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز الإنتاج الصناعي ككل والارتقاء بأداء مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، وتعزيز التوجه نحو **اعتماد التنويع الاقتصادي واقتصاد المعرفة**، وهي - من حيث التشكيل والدور - تعكس النموذج الجديد الذي اعتمدته دولة الإمارات لحكومة أكثر رشاقة ومرونة وكفاءة تعيد ترتيب الأولويات الوطنية وتطوير الخطط والاستراتيجيات للتأقلم مع المتغيرات المتسارعة.

توجهات 2023

وخلال العام 2023، تسعى فرق العمل في الوزارة لتحقيق المزيد من النمو والتمكين للقطاع الصناعي وتعزيز أدائه واستدامته، تماشياً مع توجهات الحياد المناخي، خصوصاً في ظل استضافة دولة الإمارات للدورة الثامنة والعشرين من **مؤتمر الأطراف (COP-28)** والذي يمثّل فرصة مهمة للوزارة للاستثمار في النمو الاقتصادي المستدام عبر قطاع صناعي مدعوم بمفاهيم وحلول الثورة الصناعية الرابعة، ومنظومة وطنية متقدمة للبنية التحتية للجودة، تدعم جهود الدولة في التحول نحو الصناعات المستدامة وتعزز العمل المناخي، انسجاماً مع إعلان العام 2023 "**عام الاستدامة**" في دولة الإمارات.

%10

كما تنفذ الوزارة خطة عمل لتحقيق نسبة نمو في المنشآت الصناعية **بمعدل 10% خلال العام 2023**، ويجري العمل من خلال مبادرة خلق منظومة تكاملية ذكية لتقديم أفضل الخدمات للقطاع الصناعي، تعتمد على نسبة سعادة المتعاملين وفق بيانات مؤشر نبض المتعامل، وقيد المتعاملين في السجل الصناعي الوطني.

وعن طريق **"مجلس تطوير الصناعة"**، تسعى الوزارة إلى تعزيز التكامل الاتحادي / المحلي دعماً لبرنامج التمكين الصناعي، خصوصاً، على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الأراضي الصناعية بالمساحات والتكاليف المناسبة، بالإضافة الى متطلبات الطاقة وغيرها من الخدمات اللوجستية والتي تسهل من ممارسة الاعمال وتقلل من تكلفتها، بالتكامل مع مبادرات الوزارة في نفس السياق، و استهداف تحقيق 85% في إنجاز أنشطة تسهيل وخفض تكاليف ممارسة الأعمال للقطاع الصناعي.

وتستهدف الوزارة خلال العام 2023 تفعيل المزيد من الفرص الاستثمارية الصناعية، وتعزيز تمكين القطاع الصناعي بما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات النوعية وإحلال الواردات، كما تقود الوزارة حملات ومبادرات لترويج هذه الفرص على المستويين المحلي والإقليمي والدولي، لإبراز الممكنات التي تتبناها الوزارة في تعزيز قدرات الشركات الصناعية عن طريق الانضمام إلى مبادرات وبرامج مثل **برنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج الثورة الصناعية الرابعة، وبرنامج التحول التكنولوجي**، من أجل رفع صادرات التكنولوجيا المتقدمة وزيادة الناتج المحلي منها إلى **110 مليارات درهم بحلول العام 2031**، والوصول بمنتجاتنا إلى أسواق جديدة حول العالم من خلال برنامج تعزيز الصادرات.

توجهات 2023

من أجل تمكين القطاع الصناعي من النمو والتوسع تستهدف الوزارة تعزيز الإجمالي السنوي لقيمة التمويل للقطاع الصناعي في الدولة ليصل الى 3.5 مليار درهم من خلال مصرف الإمارات للتنمية الشريك الاستراتيجي للوزارة ونخبة من البنوك ومؤسسات التمويل في الدولة

وتعمل الوزارة على تطوير مبادرة لتوفير حلول ائتمانية تمويلية من خلال شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، من خلال خطة لزيادة هذه القيمة في العام 2023.

وعلى صعيد التكنولوجيا المتقدمة، تستهدف الوزارة زيادة نسبة تبني التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات الوطنية إلى 7% في العام 2023. كما تستهدف تسهيل حصول الشركات على تمويل تنافسي للتحول إلى استخدامات الثورة الصناعية الرابعة بحوالي 450 مليون درهم تسهيلات تمويلية خلال 2023.

وعلى مستوى مستهدفات برنامج القيمة الوطنية المضافة ودعم المحتوى الوطني وإحلال الواردات، تستهدف الوزارة تحقيق البرنامج ل 58 مليار درهم في إجمالي قيمة الإنفاق المحلي على المنتجات والخدمات الوطنية، وسعياً إلى تحقيق نمو في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تستهدف الوزارة تحقيق زيادة بقيمة تصل إلى 190 مليار درهم في العام 2023.

ومن أجل دعم الصادرات الوطنية وتنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية تستهدف الوزارة تحقيق نسبة 75% في تعزيز تحرير المنتجات من الرسوم الجمركية في الدول المستهدفة.

وعلى مستوى التعاون والاستفادة من مجالات التكامل والمزايا التنافسية والإمكانات لدى الدول أعضاء الشراكة التكاملية الصناعية، من أجل بناء قاعدة اقتصادية مستدامة الإمارات والأردن ومصر والبحرين، تخطط الوزارة خلال العام 2023 لزيادة قيمة الاستثمارات في مشاريع ذات أولوية للشراكة بواقع مليار دولار.

ولتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير المواصفات والتشريعات الداعمة لمنظومة البنية التحتية للجودة في قطاع الصناعة، تستهدف الوزارة تحقيق نسبة 40% من مساهمة القطاع الخاص في هذا التطوير خلال العام 2023.

كذلك تستهدف الوزارة تحقيق نسبة مطابقة المنتجات في المسح الوطني لأسواق الدولة **بنسبة 91%** خلال العام 2023.

تفاصيل أداء وإنجازات القطاعات

01
قطاع التنمية الصناعية

يعمل قطاع التنمية الصناعية على المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة، على صعيد تهيئة بيئة الأعمال الجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، ودعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، حيث تسعى الوزارة إلى تحقيق قفزة نوعية للصناعات الوطنية كمّا ونوعاً، وذلك لتطوير وزيادة الإنتاج الصناعي الوطني، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

ويدير القطاع برنامج "القيمة الوطنية المضافة" الذي يساهم في تعزيز دور المنتجات الوطنية والمحتوى الوطني الصناعي ورفع الطلب على المنتجات المحلية وزيادة حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل خصوصاً في قطاعات تتطلب مهارات عالية، كما يُعنى القطاع بتحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية بالتعاون مع الجهات المعنية، وصنع السياسات، ومعالجة التحديات التي تواجه القطاعات الصناعية القائمة، وتشجيع التحول الوطني إلى مجالات جديدة وذات أولوية في القطاعات الصناعية.

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات عام 2022:

01

إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2022، بشأن تنظيم وتنمية الصناعة يسهم في دعم وتمكين القطاع الصناعي من خلال تسهيل اشتراطات الترخيص الصناعي ويتيح الفرصة لرواد الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من دخول القطاع الصناعي وتحفيز الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية.

02

الموافقة على سياسة إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية من مجلس الوزراء بهدف تشجيع المصانع على استخدام المواد المنتجة محلياً وسيتم العمل على القرار التنظيمي للاعتماد من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

03

تخفيض رسوم 14 خدمة من خدمات وزارة الصناعة والتكنولوجيا بمعدل 65% بهدف تقليل تكلفة ممارسة الاعمال في القطاع الصناعي

04

إطلاق الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة وتم انجاز ما يلي:

- تم عقد 10 ورش عمل لأكثر من 150 شركة في القطاع الخاص من القطاعات الخمسة
- انضمت مملكة البحرين للشراكة في يوليو 2022
- تلقت اللجنة التنفيذية للشراكة أكثر من 120 مقترحاً لمشاريع صناعية من الشركات
- تم إعطاء الأولوية لعشرة مشاريع قابلة للتنفيذ بقيمة حوالي 1.6 مليار دولار

05

التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند وإسرائيل وإندونيسيا بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وبقيادة وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لفصل تجارة السلع، وتم إلغاء او تخفيض التعرفة الجمركية على 90% من المنتجات الوطنية المصدرة الى الهند واندونيسيا و 96% الى إسرائيل

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات عام 2022:

06

تنفيذ برنامج إحلال الواردات:

- تم استكمال دراسات الجدوى لـ(47) منتجاً بناءً على مواءمتها مع القطاعات الاستراتيجية وحجم الواردات
- تم توقيع 19 اتفاقية استثمار بقيمة اجمالية 3.1 مليار درهم بمساهمة شركات مثل الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) وأبوظبي للمعدات الطبية ومجموعة kerry العالمية للمنتجات الغذائية وكذلك مجموعة Americana وشركة بيوفنتشر للمنتجات الطبية وشركة دانة للصلب

07

إعداد دراسات وسياسات مقترحة بهدف إحداث نقلة نوعية في التنمية الصناعية تشمل:

- سياسة الحوافز للاستثمارات في القطاعات الصناعية الاستراتيجية
- سياسة تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال الصناعية
- سياسة زيادة المحتوى المحلي من خلال قوائم إلزامية وأفضلية سعرية والتطويق
- دراسة إنشاء مصرف للاستيراد والتصدير
- دراسة تأسيس جهة مختصة للترويج للاستثمار الصناعي
- مواصفات حمائية لتقليل الاعتماد على الواردات

08

شهد برنامج القيمة الوطنية المضافة خلال عام 2022 توسيع نطاق التطبيق حيث شهد البرنامج انضمام 6 جهات وطنية رائدة جديدة تتمثل في:

- شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"
- مجلس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات
- مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية - مبادرة "نافس"
- مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
- دائرة الصناعة والاقتصاد في إمارة الفجيرة
- دائرة المالية في إمارة رأس الخيمة

بذلك يصبح عدد المنضمين للبرنامج 20 جهة تشمل الحكومية الاتحادية (جهة واحدة) وجهات محلية وشركات وطنية كبرى.

01
قطاع التنمية الصناعية

الجهات المنضمة إلى برنامج القيمة الوطنية المضافة خلال عام 2022

الجهـــــة	تاريخ الانضمام
شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"	18 يناير 2022
مجلس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات	1 ابريل 2022
مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية - مبادرة "نافس"	27 يونيو 2022
مؤسسة الإمارات للطاقة النووية	14 يوليو 2022
دائرة المالية في إمارة رأس الخيمة	15 سبتمبر 2022
دائرة الصناعة والاقتصاد في إمارة الفجيرة	15 سبتمبر 2022

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات عام 2022:

09

وصلت قيمة الإنفاق المحلي على المنتجات والخدمات ضمن الجهات المطبقة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة الى 53 مليار درهم لسنة 2022

10

ومن خلال منتدى "اصنع في الامارات"، عرضت الجهات المطبقة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة 300 منتجاً يمكن تصنيعها محلياً بقيمة 110 مليار درهم خلال العشر سنوات القادمة، مما يساهم في تمكين واستقطاب الاستثمارات الصناعية

11

تم إطلاق **منصة رقمية جديدة** لبرنامج القيمة الوطنية المضافة تتضمن مزايا مبتكرة منها:

- أتمتة عملية إصدار شهادة برنامج القيمة الوطنية المضافة مما يوفر وقت وتكلفة اصدار الشهادات بنسبة تصل إلى 40 %
- توظيف تقنية "بلوك تشين" للتحقق من صحة شهادة البرنامج
- لوحة تحكم شاملة تعمل على عرض أهم بيانات الإنفاق والاستثمار والتوظيف والايرادات للشركات الحاصلة على الشهادة

12

انضمت 5 شركات تدقيق جديدة لمنح شهادة البرنامج منها 3 شركات وطنية مما يساهم في تنمية الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في مجال التدقيق، ليصل عدد شركات تدقيق البرنامج الى 25 شركة.

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات عام 2022:

13

تحقيق نسبة 5% توطين ضمن الشركات المانحة للشهادة في 2022 واشتراط تحقيق نسبة توطين 20% في فرق تدقيق القيمة الوطنية المضافة لسنة 2023

14

إطلاق برنامج "**مصنعين**" لتطوير قدرات الكوادر الوطنية في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة من خلال خلق برامج تدريبية للكوادر الوطنية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين ومبادرة "**نافس**" وسيتم ربط متطلبات التوطين مع شهادة القيمة الوطنية المضافة

15

سياسة الإعفاءات الجمركية

تمت الموافقة على سياسة إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية من مجلس الوزراء بهدف تشجيع المصانع على استخدام المواد المنتجة محلياً وسيتم العمل على القرار التنظيمي للاعتماد من الأمانة العامة لمجلس الوزراء

16

تخفيض رسوم خدمات الوزارة

تم تخفيض رسوم 14 خدمة من خدمات وزارة الصناعة والتكنولوجيا بمعدل 65% بهدف تشجيع ريادة الأعمال ودعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تمكين القطاع الصناعي وتخفيض التكاليف الناتجة عن إصدار التراخيص والشهادات.

01
قطاع التنمية الصناعية

المبادرات والمشاريع

برنامج التنمية الصناعية Industry 100X:

أحد البرامج التحولية التي تم إطلاقها من حكومة دولة الإمارات ويهدف لتنمية الصناعة الوطنية وزيادة المحتوى المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات عن طريق وضع مواصفات حمائية وقائمة إلزامية للبضائع التي يجب شراؤها محلياً وتطوير كفاءة المصانع المشمولة في برنامج القيمة الوطنية المضافة ومواءمة طلب الجهات المطبقة مع الإنتاج الصناعي.

الأثار المتوقعة من المشروع:

- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى **190 مليار درهم** في نهاية 2023
- خلق فرص عمل للإماراتيين في القطاع الخاص
- إنشاء مصانع جديدة في الدولة
- إحلال الواردات في القطاعات ذات الأولوية
- تأمين سلاسل التوريد وتصنيع منتجات جديدة

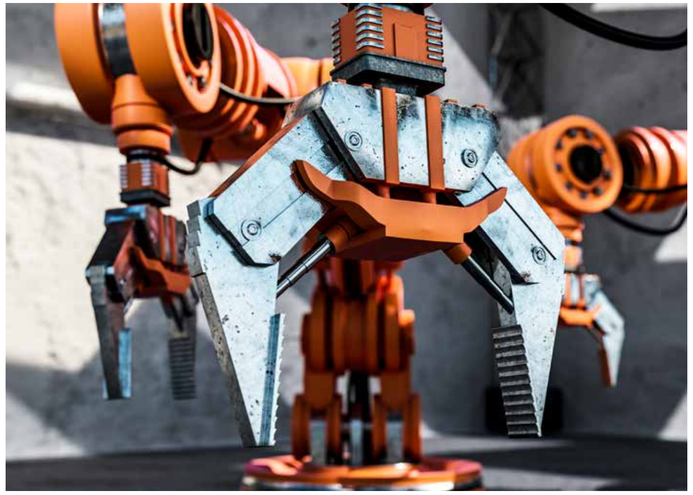

النتائج المحققة:

01

مواءمة طلب الجهات المطبقة للبرنامج مع الإنتاج الصناعي

تم خلال العام 2022 العمل مع جميع شركاء برنامج القيمة الوطنية المضافة وتم تقديم أكثر من 300 منتج جديد بقيمة تتجاوز **110 مليارات درهم** خلال منتدى **"اصنع في الامارات"** يمكن تصنيعها محلياً بأسعار تنافسية ضمن متطلبات الشركات الوطنية التي تشمل 11 قطاعاً حيوياً.

01
قطاع التنمية الصناعية

02

اعتماد برنامج تطوير كفاءات المصانع:

في إطار تحفيز القطاع الصناعي في دولة الإمارات وتعزيز تنافسيته كأولوية ضمن "مشاريع الخمسين" لدعم خطط التنويع الاقتصادي المستقبلي، تم اعتماد برنامج لتطوير كفاءة المصنّعين الذي يهدف إلى دعم المصانع الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال رفع كفاءتها وتحسين أدائها وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وسيوفر البرنامج دعماً مخصصاً يناسب احتياجات المصانع الصغيرة ومتناهية الصغر لتحقيق النمو المستدام وبناء قدراتها البشرية وزيادة قدراتها الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة، كما سيركز البرنامج على المصانع ذات الإمكانات العالية لتعزيز القيمة الوطنية المضافة وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين.

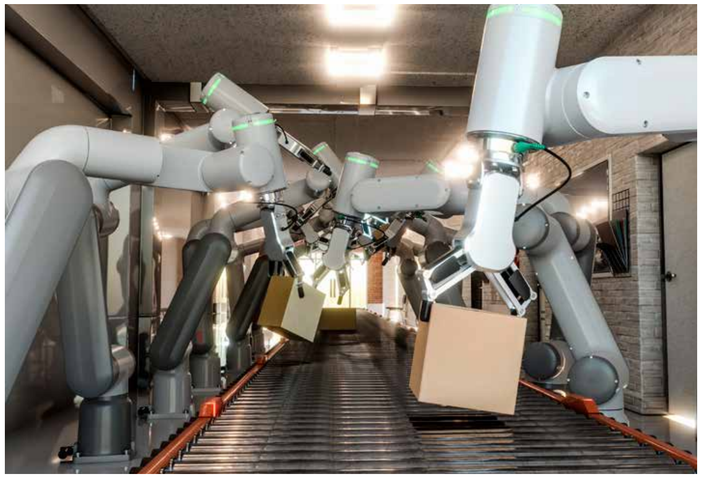

03

وضع مواصفات حمائية لتقليل الاعتماد على الواردات

تم إعداد دراسة لاختيار منتجات تحتاج لمواصفات حمائية لتقليل الاعتماد على الواردات وتشمل مقارنات مرجعية لمواصفات تم تطبيقها في بلدان أخرى وقائمة بالمواصفات الأولية وسيتم العمل على تفصيل هذه المواصفات وإصدارها بالتعاون مع قطاع المواصفات والتشريعات في الوزارة وبمشاركة المصنعين المحليين

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج "مصنعين"

في الربع الأخير من العام 2022، طورت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، من خلال قطاع التنمية الصناعية، برنامج "مصنعين" لخلق فرص وظيفية للمواطنين من خلال **برنامج القيمة الوطنية المضافة** وإعداد كوادر فنية مؤهلة في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين ومبادرة **"نافس"**. وسيعمل البرنامج على الربط بين المصانع وشركاء برنامج القيمة الوطنية المضافة والباحثين عن العمل في الدولة لتسريع تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة **"مشروع 300 مليار"** وكذلك تنفيذ مستهدفات برنامج القيمة الوطنية المضافة.

كما سيعمل البرنامج على تضمين متطلبات التوطين ضمن عقود الجهات المطبقة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة، حيث ستعمل الوزارة مع الجهات المطبقة للبرنامج على تضمين متطلبات التوطين وخلق فرص وظيفية مستدامة للمواطنين ضمن بنود العقود المبرمة مع الموردين.

بالإضافة الى ذلك سيتم العمل على ربط متطلبات التوطين مع شهادة القيمة الوطنية المضافة عن طريق ربط بيانات برنامج القيمة الوطنية المضافة مع قاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين ومبادرة "نافس" وتطبيق شروط الاستيفاء المطبق لمعايير التوطين وتضمين ذلك في شهادة برنامج القيمة الوطنية المضافة

نافس
NAFIS.GOV.AE

01
قطاع التنمية الصناعية

الاتفاقيات والشراكات

الشـراكة التكامليـة الصناعيـة بيـن الإمـارات ومصـر والأردن والبحريـن:

تشكل الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين نقلة نوعية في مسيرة النمو المستدام للقطاع الصناعي في هذه الدول بما يعزز التكامل ويحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والصحي وتكامل سلاسل القيمة ويوفر فرص عمل جديدة تعزز النمو الاقتصادي المستدام.

وترمي أهداف الشراكة إلى:

إحلال الواردات وتعزيز نمو الصناعات الحيوية بناءً على التكامل بين المزايا والموارد والخبرات لدى كل دولة

تعزيز الشراكات القائمة بين الشركات الرائدة في الدول الأربع وتنويع الصناعات وربطها بسلاسل القيمة المشتركة وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة. لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الشراكة.

وتتضمن هذه الشراكة الاستثمار في 5 قطاعات صناعية مشتركة بين هذه الدول من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة بين الإمارات ومصر والأردن، والبحرين التي انضمت في وقت لاحق، وتركز الشراكة على مجالات حيوية ومشاريع مبدئية ذات اهتمام مشترك في قطاعات **"الزراعة والأغذية والأسمدة" و"الأدوية" و"المنسوجات" و"المعادن" و"البتروكيماويات".**

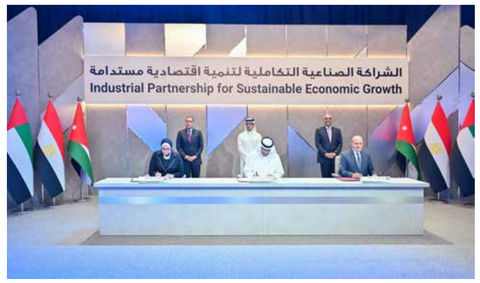

وتستند الشراكة إلى 5 أهداف استراتيجية مشتركة تتمثل في السعي لتحقيق نمو قائم على الاستدامة وتحقيق سلاسل توريد مضمونة ومرنة وتطوير صناعات تنافسية ذات مستوى عالمي وتعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة وتعزيز نمو وتكامل سلاسل القيمية والتجارة البلدان الأعضاء في الشراكة.

01
قطاع التنمية الصناعية

الاتفاقيات والشراكات

الشراكة التكاملية الصناعية
بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين:

مستجدات الشراكة خلال عام 2022 (مايو – ديسمبر):

01

تـم عقـد أكثـر مـن 10 ورش عمـل لأكثـر مـن 150 شـركة فـي القطـاع الخـاص مـن القطاعـات الخمسـة لبحـث سـبل الشـراكة فـي مختلـف القطاعـات بهـدف التعريـف بالشـراكة وأهدافهـا وجمـع المؤشـرات الأوليـة عـن الفـرص والممكنـات والحوافـز والاتفـاق علـى الخطـوات القادمـة

02

انضمت مملكة البحرين للشراكة في يوليو 2022

03

تلقـت اللجنـة التنفيذيـة للشـراكة أكثـر مـن 120 مقترحـاً لمشـاريع صناعيـة مـن الشـركات مـن مختلـف القطاعـات فـي البلـدان الأربعـة

04

جرت دراسة المشاريع بناءً على المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية للشراكة، والجدوى، ومستوى الجاهزية، والأثر المتوقع. وإعطاء الأولوية لعشرة مشاريع بقيمة تزيد عن 1.6مليار دولار

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات وأر قام

اتفاقيات التجارة الحرة:

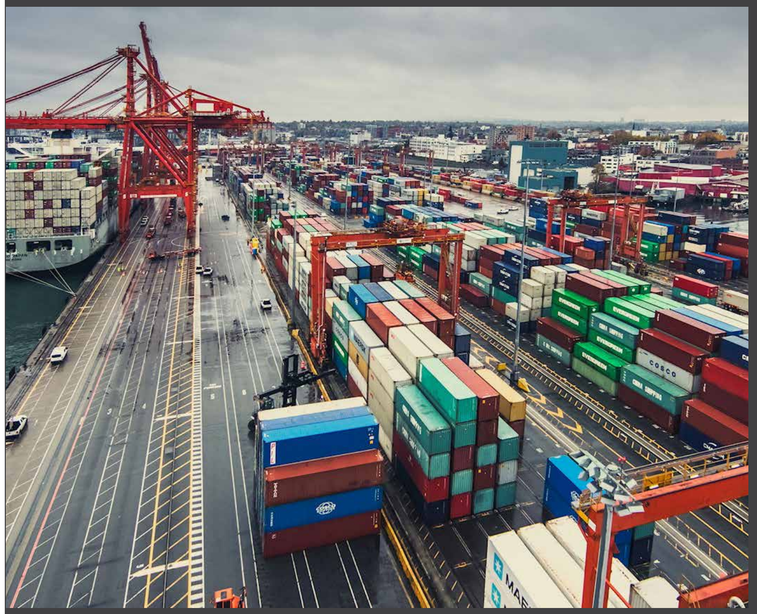

تعد اتفاقيات التجارة الحرة جزءًا من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الجارية (CEPA) التي تشارك فيها كل من وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة (وبعض الكيانات المحلية الأخرى). تعد CEPA وثيقة مهمة لأنها تربط البلدان الأخرى وتواجه جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية من أجل تسهيل التجارة بين الدول المعنية.

وتم خلال عام 2022 التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند وإسرائيل وإندونيسيا وبقيادة وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لفصل تجارة السلع وتم إلغاء او تخفيض التعرفة الجمركية على 90% من المنتجات الوطنية المصدرة الى الهند واندونيسيا و96% الى إسرائيل.

أدناه تفاصيل هذه الاتفاقيات

01
قطاع التنمية الصناعية

إنجازات وأر قام

اتفاقيات التجارة الحرة:

تقرير إنجـازات العــام 2022

01

الهنـد: تـم التوقيـع علـى اتفاقيـة الشـراكة الاقتصاديـة الشـاملة بيـن الإمـارات والهنـد بتاريـخ 18 فبراير 2022، ودخلـت حيـز التنفيـذ اعتبـاراً مـن 1 مايـو 2022، وبمجـرد دخـول الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ أصبـح بإمـكان المصدريـن مـن دولـة الإمـارات الاسـتفادة مـن زيـادة الوصـول إلـى الأسـواق مـن خـلال معـدلات رسـوم جمركيـة تفضيليـة.

تم إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على 90% من المنتجات:

- إلغاء التعريفة الجمركية على 84.7% من المنتجات
- خفض التعريفة الجمركية ووضع حصص تعريفية على 5.3% من المنتجات

قبل (عدد المنتجات)
رسوم جمركية بقيمة صفر

%1.78

بعد (عدد المنتجات)
تخفيض وإزالة الرسوم جمركية

%90.14

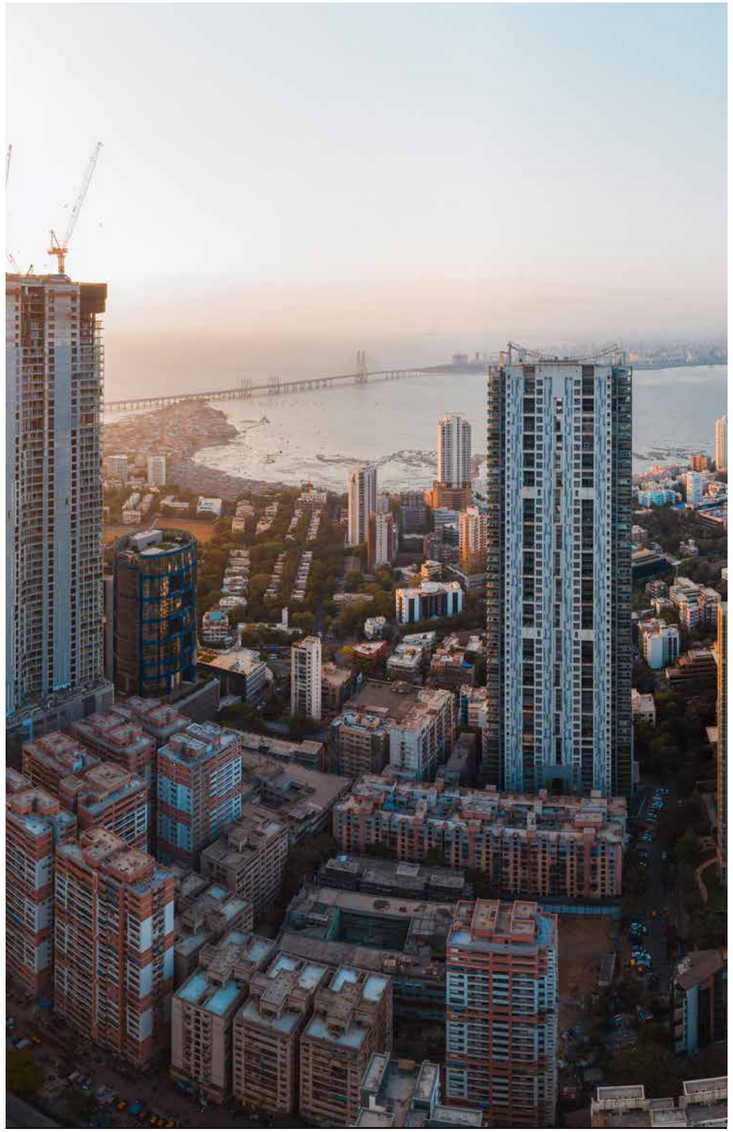

01
قطاع التنمية الصناعية

الاتفاقيات والشراكات

اتفاقيات التجارة الحرة:

02

إسرائيل: في 31 مايو 2022 أبرمت دولة الإمارات ودولة إسرائيل اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة بهدف توطيد العلاقات التجارية والاستثمارية وتحفيز التجارة البينية غير النفطية وصولاً إلى 10 مليارات دولار سنوياً في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.

تم إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على 96% من المنتجات:

- إلغاء التعريفة الجمركية على 93% من المنتجات
- خفض التعريفة الجمركية ووضع حصص تعريفية على 3% من المنتجات

قبل (عدد المنتجات)
رسوم جمركية بقيمة صفر

%67.11

بعد (عدد المنتجات)
تخفيض وإزالة الرسوم جمركية

%96.24

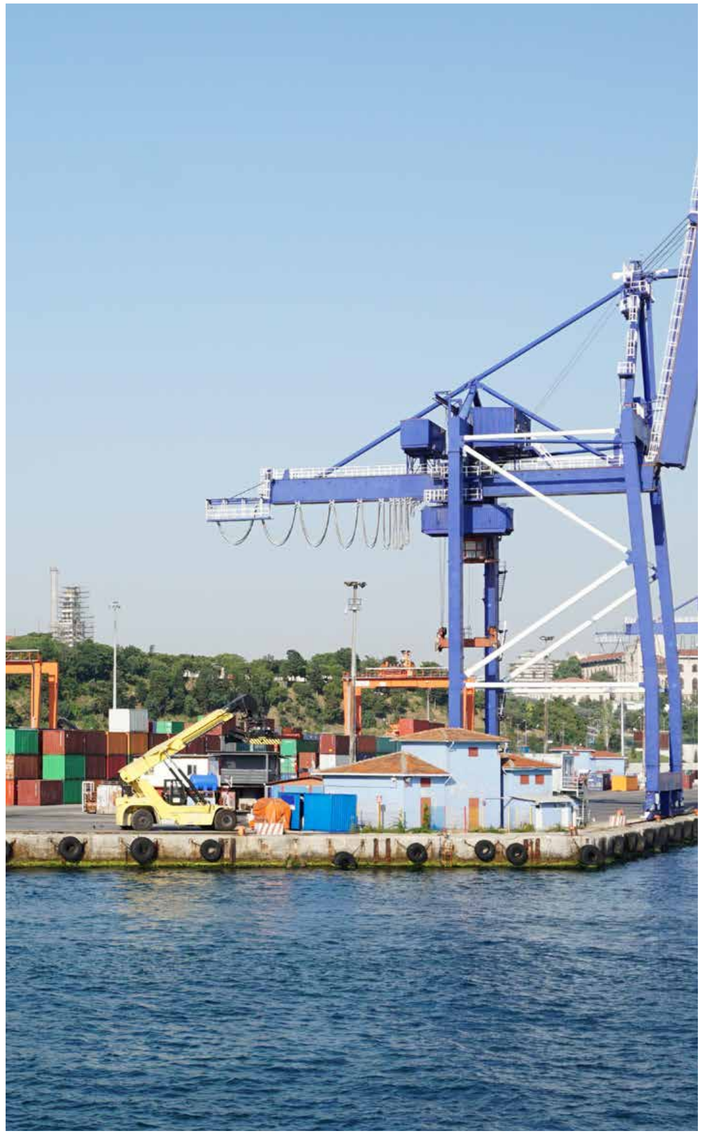

01
قطاع التنمية الصناعية

الاتفاقيات والشراكات

اتفاقيات التجارة الحرة:

03

إندونيسـيا: وقعـت دولـة الإمـارات وإندونيسـيا، فـي يوليـو 2022، اتفاقيـة شـراكة اقتصاديـة شـاملة، تهـدف إلـى تحفيـز التجـارة البينيـة بيـن البلديـن مـن نحـو 3 مليـارات دولار سـنوياً فـي عـام 2021 وصـولاً إلـى أكثـر مـن 10 مليـارات دولار سـنوياً فـي غضـون 5 أعـوام مـن خـلال خفـض أو إزالـة الرسـوم الجمركيـة علـى مجموعـة واسـعة مـن السـلع والخدمـات، ممـا يخلـق فرصـاً جديـدة للمصدريـن والشـركات مـن الجانبيـن.

إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على 91% من المنتجات:

- إلغاء التعريفة الجمركية على 87%من المنتجات
- خفض التعريفة الجمركية ووضع حصص تعريفية على 4% من المنتجات

قبل (عدد المنتجات)
رسوم جمركية بقيمة صفر

%12.04

بعد (عدد المنتجات)
تخفيض وإزالة الرسوم جمركية

%90.77

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج النقلة النوعية:

تـم العمـل علـى دراسـة توصيـات ومبـادرات مقترحـة شـاملة لتنميـة القطـاع الصناعـي وإحـداث نقلـة نوعيـة، وأدنـاه ملخـص عـن السياسـات التـي تـم إعدادهـا:

01

سياسـة الحوافـز للاسـتثمارات فـي القطاعـات الصناعيـة الاسـتراتيجية:

تـم إعـداد دراسـة شـاملة لتقديـم حوافـز للاسـتثمارات الاسـتراتيجية الجديـدة والحاليـة فـي 11 صناعـة تحويليـة فـي دولـة الإمـارات، تشـمل برنامـج دعـم وتحفيـز لتغطيـة النفقـات الرأسـمالية والنفقـات التشـغيلية وحوافـز ضريبيـة وتـم إعـداد المقارنـات المعياريـة ودراسـة الأثـر المالـي والاقتصـادي المتوقـع وخيـارات وآليـات التنفيـذ وتـم رفـع مذكـرة السياسـة للاعتمـاد مـن مجلـس الـوزراء

02

سياسـة تخفيـض تكلفـة ممارسـة الأعمـال الصناعيـة:

تـم إعـداد ثلاثـة دراسـات شـاملة لتخفيـض تعرفـة الكهربـاء ورسـوم العمالـة ورسـوم الموانـئ وتـم إعـداد المقارنـات المعيارية ودراسـة الأثـر المالي والاقتصادي المتوقـع وخيارات وآليـات التنفيـذ وتـم رفـع مذكـرة السياسـة للاعتمـاد مـن مجلـس الـوزراء

03

سياسـة زيـادة المحتـوى المحلـي مـن خـلال قوائـم إلزاميـة وأفضليـة سـعرية والتطويـق:

تـم إعـداد ثـلاث دراسـات شـاملة لإعطـاء أفضليـة سـعرية للمنتجـات المحليـة ووضـع قائمـة إلزاميـة لمنتجـات يجـب شـراؤها محليـاً مـن ضمـن سياسـة المشـتريات الإتحاديـة والتطويـق وحصـر المناقصـات بالشـركات والمصانـع الوطنيـة

04

دراسة انشاء مصرف للاستيراد والتصدير:

تم إعداد دراسة لإنشاء مصرف للاستيراد والتصدير تشمل مقارنة معيارية وحصر للتحديات الحالية في الصادرات الصناعية وخيارات التنفيذ

05

دراسـة تأسـيس جهـة مختصـة للترويـج للاسـتثمار الصناعـي:

تـم إعـداد دراسـة لتأسـيس جهـة مختصـة للترويـج للاسـتثمار الصناعـي تشـمل مقارنـة معياريـة وحصـر للتحديـات الحاليـة فـي الصـادرات الصناعيـة وخيـارات التنفيـذ

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج إحلال الواردات

يهدف المشروع إلى دراسة واختيار منتجات للتصنيع المحلي وإحلال الواردات والتواصل مع المستثمرين لتوقيع اتفاقيات استثمار في القطاع الصناعي للمنتجات المستهدفة.

نتائج عام 2022

استكمال دراسات الجدوى لـ(47) منتجاً تم منحها الأولوية بناءً على مواءمتها مع القطاعات الاستراتيجية للوزارة وحجم الواردات وتشمل

المعادن والزجاج	المنتجات الغذائية	المنتجات الكهربائية والميكانيكية والطاقة	الكيماويات	المنتجات الصيدلانية والطبية
• منتجات بثق الألمنيوم • استخدام مكوّنات الألمنيوم المبثوق في صناعة المركبات الكهربائية • الألمنيوم الثانوي • منتجات الألمنيوم • المواسير والأنابيب الفولاذية • الزجاج الشفاف • منتجات الأ لمنيوم المسطحة • العلب والأوعية وبراميل الألمنيوم • الأبواب والنوافذ الفولاذية • مصهر النحاس • المواد الفولاذية • لفائف الفولاذ المدرفلة على البارد	• الروبيان • اللحم البقري • إنتاج حمض الخليك • مركزات ومكونات الغذاء • منتجات الألبان • الدواجن • خلطات الأطعمة الجافة • بيض الدواجن • معالجة الغذاء: الخضار والبقوليات • زيت النخيل • أغذية الرضع • منتجات المعكرونة • الخبز والبسكويت والمعجنات • البروتينات النباتية البديلة • إنتاج العلف الحيواني من بقايا الطعام	• الصمامات • أجهزة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء • القواطع الكهربائية • المشابك الميكانيكية • أجهزة التبريد التجارية • المحللات الكهربائية للهيدروجين • المضخات • المحوّلات • كابلات الألياف الضوئية • أنظمة الزراعة الهوائية • مفاعل الانحلال الحراري • محولات الطاقة الشمسية	• البولي يوريثين • إعادة التدوير الميكانيكي (البولي إيثيلين تيرفثالات المُعاد تدويره) • المنتجات البلاستيكية • إنتاج الصودا الكاوية	• المكوّنات الصيدلانية الفعالة • الأدوية • عبوات التشخيص الطبي • المستلزمات الطبية

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج إحلال الواردات

التواصل مع أكثر من 200 مستثمر وتوقيع 19 اتفاقية نية استثمار بقيمة إجمالية 3.1 مليار درهم للمشاريع التالية:

01 إنشاء أول مصنع في الشرق الأوسط لإنتاج «الغلارجين» بديل الأنسولين بشراكة بين «بيور هيلث» و «جلفار» بقيمة استثمار 150 مليون درهم

02 تأسيس مصنع جديد للمستلزمات الطبية بالتعاون بين «بيورهيلث» وأبوظبي للمستلزمات الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز سلاسل التوريد المحلية بقيمة استثمار 110 مليون درهم

03 إطلاق مشروع AC 10X حيث قامت الوزارة بتنسيق شراكة استراتيجية مع شركة ستراتا الإماراتية وEOS وHyperganic الألمانية بهدف تطوير المكيف الأكثر كفاءة في العالم من خلال استخدام تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي. كما استقطبت الوزارة شركة Hyperganic لافتتاح مركزها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليكون في دولة الإمارات.

04 أول منشأة تجريبية لتصنيع المحللات الكهربائية وإنتاج الهيدروجين الأخضر في الامارات العربية المتحدة بقيمة استثمار 30 مليون درهم

05 إنشاء مصنع للصمامات بقيمة استثمار 27 مليون درهم

06 إنشاء مصنع للزجاج الصافي بقيمة استثمار 800 مليون درهم

07 إنشاء مصنع للفولاذ والجلفنة بقيمة استثمار 150 مليون درهم

08 إنشاء مصنع للفائف الحديد بقيمة 100 مليون درهم

09 إنشاء مصنع لصواني الكابلات المجلفنة بقيمة 25 مليون درهم

10 إنشاء مصنع لأجهزة تصفية الماء بقيمة 12 مليون درهم

11 توسعة إنتاجية مصنع للمواسير الفولاذ المرنة والصناديق الفولاذية بقيمة 3 مليون درهم

12 توسعة إنتاجية لمصنع منتجات الفولاذ بقيمة 150 مليون درهم

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج إحلال الواردات

التواصل مع أكثر من 200 مستثمر وتوقيع 19 اتفاقية نية استثمار بقيمة إجمالية 3.1 مليار درهم للمشاريع التالية:

13 توسعة معمل تصنيع البروتين ومنتجات غذائية بقيمة 90 مليون درهم

14 توسعة إنتاجية لمصنع منتجات أجهزة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء بقيمة 40 مليون درهم

15 توسعة إنتاجية لمنتجات القوارير الزجاجية للحقن بقيمة 40 مليون درهم

16 توسعة إنتاجية لمنتجات حقن طبية بقيمة 30 مليون درهم

17 إنشاء خط انتاج الجرعات الفموية الصلبة بقيمة 20 مليون درهم

18 إنشاء مصنع للبدائل الحيوية ومختبر بقيمة 420 مليون درهم

19 إنشاء مصنع لعبوات التشخيص الطبي بقيمة 18 مليون درهم

20 إنشاء مصنع للمواد الغذائية بقيمة 100 مليون درهم

وسيتم العمل على الحلول والممكنات المطلوبة لتحقيق هذه المشاريع ومن ضمنها البدء بالعمل على تنفيذ مشروعي مصنع الغلارجين ومصنع المستلزمات الطبية خلال سنة 2023

كما تم عقد شراكة استراتيجية مع شركة ستراتا الإماراتية و EOS وHyperganic الألمانية بهدف تطوير المكيف الأكثر كفاءة في العالم من خلال استخدام تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج القيمة الوطنية المضافة:

يعتبر برنامج القيمة الوطنية المضافة ركيزة أساسية في دعم التوجهات الوطنية نحو التنويع الاقتصادي المستدام وشهد برنامج القيمة الوطنية المضافة خلال عام 2022 توسيع نطاق التطبيق على مستوى الدولة حيث:

شهد البرنامج انضمام 6 جهات وطنية رائدة جديدة تتمثل في شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، مجلس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات، مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية - مبادرة "نافس"، ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية، دائرة المالية في إمارة رأس الخيمة ودائرة الصناعة والاقتصاد في إمارة الفجيرة. وبذلك يصبح عدد المنضمين للبرنامج 20 جهة تشمل الحكومة الإتحادية وجهات محلية وشركات وطنية كبرى.

حقق البرنامج 53 مليار درهم لسنة 2022 عبارة عن إنفاق محلي على المنتجات والخدمات ضمن الجهات المطبقة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة

بلغت الشركات الحاصلة على شهادات سارية في العام 2022 أكثر من 4500 شركة وبلغت قيمة الانفاق المحلي من قبل هذه الشركات 77 مليار درهم. كما بلغت استثمارات هذه الشركات داخل الدولة قيمة تتجاوز 280 مليار درهم.

الشركاء الاستراتيجيون للبرنامج

جميع الجهات الاتحادية

01
قطاع التنمية الصناعية

الحملات التوعوية لبرنامج القيمة الوطنية المضافة خلال العام 2022:

تم خلال العام إنجاز العديد من الحملات التوعوية لبرنامج القيمة الوطنية المضافة للعديد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والشركات الكبرى والموردين في مختلف إمارات الدولة. وتنوعت الجلسات بين جلسات حضورية وافتراضية.

عدد الحملات التوعوية

11

تجاوز عدد الحضور

1500

شركات منح شهادة برنامج القيمة الوطنية المضافة:

تم انضمام 5 شركات تدقيق جديدة لمنح شهادة البرنامج منها 3 شركات وطنية مما يساهم في تنمية الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة ويتماشى مع أهداف البرنامج نحو دعم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من الفرص الوظيفية للإماراتيين في القطاع الخاص، كما حقق برنامج القيمة الوطنية المضافة نسبة 5% من التوطين في الشركات المانحة لشهادة البرنامج وتم اعتماد زيادة نسبة التوطين بشكل تدريجي من قبل اللجنة الوطنية للبرنامج، وتم اشتراط تحقيق نسبة توطين 20% في فرق تدقيق القيمة الوطنية المضافة لسنة 2023.

إطلاق منصة برنامج القيمة الوطنية المضافة:

تم إطلاق منصة رقمية جديدة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة تتضمن مزايا مبتكرة منها:

- أتمتة عملية إصدار شهادة برنامج القيمة الوطنية المضافة مما يوفر وقت وتكلفة اصدار الشهادات بنسبة تصل إلى 40%
- توظف المنصة تقنية "بلوك تشين" للتحقق من صحة شهادة البرنامج،
- لوحة تحكم شاملة تعمل على عرض أهم بيانات الانفاق والاستثمار والتوظيف والايرادات للشركات الحاصلة على الشهادة

01
قطاع التنمية الصناعية

برنامج القيمة الوطنية المضافة:

أهم مؤشرات البرنامج:

الجهة	الخصائص	الرقم	المؤشر	المنجز حتى الربع الرابع من العام 2022	
الجهات المطبقة والمنضمة للبرنامج		1	عدد الجهات المنضمة للبرنامج	**20**	
			عدد الجهات المطبقة للبرنامج	**10**	
		2	قيمة الانفاق المحلي للجهات المطبقة	**53** مليار درهم	
الشركات الحاصلة على شهادة البرنامج	المصدر: المنصة الالكترونية للبرنامج (الشهادات السارية فقط)	3	عدد الاماراتيين العاملين في الشركات الحاصلة على شهادة البرنامج (القطاع الخاص)	**8,806**	
		4	الزيادة في عدد الاماراتيين العاملين في الشركات الحاصلة على شهادة البرنامج (القطاع الخاص مقارنه بالعام 2021)	**1987** (**29%** مقارنه بالعام الماضي)	
		5	عدد الشركات الحاصلة على شهادة سارية	**4,500** شركة	
		6	عدد الشهادات التي صدرت خلال العام	**5,545** شهادة	
		7	قيمة الإنفاق الإجمالي للشركات الحاصلة على الشهادة	**280** مليار درهم	
		8	قيمة الانفاق المحلي للشركات الحاصلة على الشهادة	**77** مليار درهم	
			استثمارات الشركات الحاصلة على الشهادة	**197** مليار درهم	
		9	متوسط القيمة الوطنية المضافة (Average ICV Score)	مصنعين **442.29%**	مزودي الخدمة **31.35%**

02
قطاع المسرعات الصناعية

يسعى قطاع المسرعات الصناعية في الوزارة إلى المساهمة في تمكين القطاع الصناعي في الدولة وتعزيز تنافسيته، وتسريع وتيرة النمو والابتكار من خلال تطوير البنية التنظيمية الداعمة والبرامج المسرّعة بالتنسيق مع الشركاء من الجهات المعنية، ووضع وتنفيذ البرامج والمبادرات لتسهيل ممارسة المشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة لتعزيز تنافسية المنشآت الصناعية وتعزيز صادرات القطاع الصناعي للدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما يدعم القطاع الأهداف الاستراتيجية للوزارة، من خلال إعداد المقترحات والتقارير الخاصة برفع التنافسية وجودة المنتجات الصناعية الوطنية والترويج لها بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة الخدمات المقدمة للمستثمرين في القطاع الصناعي، وصولاً إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الصناعي وقنوات الاتصال، بما ينعكس على جذب الاستثمارات الصناعية من خلال فهم متطلبات المستثمرين وتحديد الفرص وعوامل التمكين والحوافز وفرص التمويل.

02
قطاع المسرعات الصناعية

التشريعات والسياسات

نفذ قطاع المسرعات الصناعية خلال العام 2022 عددا من المبادرات الداعمة والممكنة لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك من خلال العمل التكاملي مع فرق العمل في الوزارة والشركاء الخارجيين عبر عدة منصات، مثل:

"مجلس تطوير الصناعة" الذي تم تشكيله في ديسمبر 2021 بقرار من مجلس الوزراء برئاسة معالي وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وعضوية الجهات المعنية بالقطاع الصناعي في الدولة على المستويين الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص لتهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي.

برنامج النقلة النوعية للتنمية الصناعية الوطنية.

ومن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال التشريعات والسياسات مع الشركاء:

01

تحديد مستهدفات مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لكل إمارة لعام 2031 بالتواؤم مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

02

اعتماد قانون ربط وحدات إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة في الشبكة الكهربائية بالتنسيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية من خلال "مجلس تطوير الصناعة" وجاري العمل على اللائحة التنفيذية للقانون، بهدف السماح للمصانع بالتوليد الذاتي للطاقة من المصادر المتجددة ومن خلال الربط مع الشبكة الكهربائية.

03

اعتماد السياسة الوطنية لإعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية، والتي تمثل آلية متطورة ومتقدمة لتمكين المصانع في الدولة من خلال إعفاء المواد المستوردة الداخلة في قطاع الصناعة، بهدف دعم المنتج الوطني وتحفيز النمو الصناعي وتعزيز المنتج المحلي ودعم القيمة المضافة في سلاسل التوريد المحلية.، وسيكون الإعفاء مقتصراً على المواد غير الموجودة في الأسواق المحلية، بما يشجع المصانع على استخدام المواد المنتجة محلياً، انسجاماً مع مبادرة (اصنع في الإمارات) الداعمة لتحفيز شراء المنتجات والمواد الخام المحلية.

04

رفع مذكرة سياسة تثمين المخلفات ذات الاستخدام الصناعي (حديد الخردة، المخلفات المعدنية الخ) إلى مكتب رئاسة مجلس الوزراء للاعتماد بالشراكة مع وزارة الاقتصاد، بهدف تعزيز تنافسية الصناعات المذكورة من خلال الحد من تصدير المخلفات وتوفيرها كمدخلات صناعية، خصوصاً أن المصانع يمكنها إعادة استخدام تلك المخلفات، مثل مخلفات الحديد والألمنيوم، من خلال تدويرها، بما يعزز وفرة المواد وخفض تكلفة المُدخلات الصناعية، وذلك انسجاماً مع مفاهيم الاستدامة والاقتصادي الدائري في الدولة.

02
قطاع المسرعات الصناعية

المبادرات والمشاريع

إطلاق مبادرة "اصنع في الإمارات" كدعوة مفتوحة لجذب المستثمرين والمبتكرين والمطوّرين للاستفادة من العديد من المزايا والفرص الهائلة التي يوفرها الاقتصاد الإماراتي، من خلال الاستثمار في صناعات المستقبل، والصناعات المتقدمة، والحوافز والممكنات الإنتاجية والتصديرية للمنتجات الإماراتية إلى أسواق عالمية جديدة، بما يدعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، إضافة إلى تعزيز بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين في القطاع الصناعي، حيث تضمنت المبادرة الإنجازات التالية:

01

إطلاق الدورة الأولى لمنتدى "اصنع في الإمارات" وذلك في شهر مايو من العام 2022، على مدى يومين وبحضور أكثر من 1,300 مسؤول ورجال أعمال ومجموعة واسعة من كبرى الشركات الصناعية المحلية والعالمية والجهات الحكومية والمؤسسات التمويلية.

02

شهد المنتدى الإعلان عن أكثر من 300 منتجا يمكن تصنيعها محليا، من خلال صفقات التزمت بها الشركات الرائدة في الدولة تتعدى قيمتها 110 مليارات درهم سيتم استثمارها من قبل الشركات خلال الأعوام المقبلة، ضمن متطلبات مشتريات الشركات الوطنية في 11 قطاعا مستهدفا للنمو وتشمل "المعادن والبتروكيماويات والبلاستيك والآلات والمعدات والصناعات الدفاعية والصناعات الدوائية والتكنولوجيا والمعدات الطبية والاتصالات والأغذية والمشروبات والتكنولوجيا الزراعية".

03

تطوير وعرض 40 فرصة استثمارية على منصة "اصنع في الامارات" لجذب المستثمرين المحتملين في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، إضافة إلى العديد من الإعلانات الحيوية والحوافز للمصنعين التي تشمل خفض الرسوم الصناعية على الشركات، وتخفيض تعرفة الخدمات المقدمة لقطاع الصناعة، وتسهيل دخول المنتجات الإماراتية لأسواق جديدة بتعرفة جمركية مخفضة، وكذلك التمويل الميسر من خلال 7 مؤسسات تمويل وطنية وأجنبية.

04

إطلاق سلسلة نقاشات الطاولات المستديرة (Road-shows)

لـ "اصنع في الامارات" خلال معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك) بحضور ما يناهز 60 شركة صناعية رائدة من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة

02
قطاع المسرعات الصناعية

المبادرات والمشاريع

إطلاق حوافز وممكنات "اصنع في الإمارات" بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين:

01

إتاحة "دليل المستثمر الصناعي" على منصة "اصنع في الامارات" أو "Make it in the Emirates" في الموقع الإلكتروني للوزارة www.moiat.gov.ae والتي تحتوي على نسخة من الدليل قابلة للتنزيل، حيث يتضمن الدليل أبرز الأولويات والحوافز الاستثمارية والممكنات والفرص الواعدة المقدمة في عدد من القطاعات الصناعية الرئيسية في الدولة.

02

توفير حلول تمويلية بقيمة 3.14 مليار درهم للقطاع الصناعي للعام 2022 بالتعاون مع مصرف الامارات للتنمية (EDB) الشريك الاستراتيجي للوزارة، ما عزز من تسريع نمو القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤكد الإمكانات الواعدة للقطاع الصناعي في الدولة.

03

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI) وتفعيل الشراكة من خلال توفير حلول ائتمانية بقيمة 1.33 مليار درهم حتى نوفمبر 2022، وذلك بهدف دعم صادرات الشركات الصناعية.

04

تخفيض رسوم 14 خدمة من خدمات الوزارة بمعدل 65% من قيمة الرسوم المقررة سابقاً بهدف تعزيز وتمكين القطاع الصناعي، وتخفيف التكاليف اللازمة لإصدار الرخص والشهادات المختلفة.

05

خفض رسوم إصدار الترخيص الصناعي في إمارة أبوظبي (لتصل إلى 1,000 درهم) وإمارة عجمان (لتصل إلى 1,000-2,000 درهم لمستثمري القطاع الصناعي)، وذلك بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية في كل إمارة.

06

توفير إيجارات تنافسية تصل إلى (10 دراهم/ متر مربع) في كل من إمارة أبوظبي، الفجيرة (16 درهم/ متر مربع)، ورأس الخيمة (8 - 25 درهم للمتر المربع)، وذلك بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية.

07

توقيع مذكرة تفاهم للعمل المشترك مع مكتب أبوظبي للاستثمار (ADIO) بشأن تحفيز الاستثمار في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في إمارة أبوظبي، من خلال محفزات وممكنات وخدمات خاصة للمستثمرين الصناعيين ، بهدف الترويج للدولة بوصفها مركزاً إقليمياً وعالمياً للصناعة والاستثمار، حيث يقدم مكتب أبوظبي للاستثمار لقطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عدة حوافز كبرنامج الخصم -re bate program الذي يتم من خلاله تغطية نسبة من التكاليف تصل إلى 40% ، تشمل الرواتب، والنفقات التشغيلية opex، والنفقات التأسيسية capex، كما يقدم مكتب أبوظبي للاستثمار برنامج المنح grants الذي يتم من خلاله تغطية بعض تكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى feasibility studies، وتطوير المنتجات product development، وبناء القدرات capability building

02
قطاع المسرعات الصناعية

التشريعات والسياسات

كما طور قطاع المسرعات الصناعية في الوزارة استراتيجية شاملة ومتكاملة للخدمات الرقمية والاستباقية بالتواؤم مع السياسات والاستراتيجيات على المستوى الاتحادي، والتي تشمل خدمات:

01
تجديد شهادة جهات منح شهادات الحلال

02
إصدار بطاقة بيان منتج لتسجيل المنتجات والأنظمة للطائرات والمركبات الجوية بدون طيار

03
إصدار بيان حالة منتج للتحقق من المركبات المستعملة

04
إصدار بطاقات كفاءة الأداء

مما ساهم في تحقيق الوزارة للإنجازات التالية:

01
إنجاز مشروع التحول الرقمي لخدمات الوزارة بنسبة 100% على المنصة الرقمية للخدمات.

02
إغلاق مركز إسعاد المتعاملين في فبراير 2022 وفق استكمال التحول الرقمي لكافة خدماتها وتمكين المتعاملين من التقديم على كافة خدماتها من خلال بوابة الوزارة الالكترونية والتطبيق الذكي وهي خطوة واسعة حققت فيها الوزارة هذا الهدف قبل الموعد المحدد من قبل الحكومة والذي كان مقرراً بنهاية عام 2022.

03
تحقيق الريادة بنسبة 100% في ثلاثة مؤشرات في الممكنات الرقمية وهي على التوالي:

- نسبة التحول الرقمي للخدمات الحكومية الاتحادية
- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الرقمية
- نسبة استخدام الممكنات الرقمية

02
قطاع المسرعات الصناعية

التشريعات والسياسات

04
تحقيق نسبة 92% في مؤشر نسبة الالتزام بمعايير جودة المنصات الرقمية

05
تحقيق نسبة 90% في مؤشر نسبة الالتزام بمعايير جودة الخدمات الرقمية

06
استكمال تفعيل الربط الإلكتروني مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي لخدمة تصديق الشهادات، كأحد متطلبات خدمة الإعفاء الجمركي، حيث تدعم وزارة الخارجية والتعاون الدولي تقديم خدمات التصديقات للمصانع من خلال منصة الخدمات الرقمية لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

07
تفعيل الربط مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية TDRA والهيئة العامة للطيران المدني وتعزيزها لباقة خدمات الطائرات بدون طيار (Drones)

08
الوصول بالمعدل العام لرضا المتعاملين عن خدمات الوزارة إلى نسبة 87%

02
قطاع المسرعات الصناعية

التشريعات والسياسات

09

تحقيق خدمتين من خدمات الوزارة نتائج متميزة كواحدة من أفضل 10 خدمات على مستوى الجهات الاتحادية ضمن نتائج قياس جودة الخدمات للنصف الأول لعام 2022.، وهما خدمة طلب إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية، وخدمة إصدار شهادات المطابقة للمنتجات حسب متطلبات الصحة والسلامة) .

10

إصدار 117 موافقة مبدئية لرخص الإنتاج الصناعي بزيادة 8% عن العام 2021 كذلك إصدار 263 رخصة إنتاج صناعي بزيادة 20% خلال الفترة ذاتها.

11

زيادة ملحوظة في عدد معاملات طلب الإعفاء الجمركي لمدخلات الصناعة حيث تم تقديم حوالي 200 ألف معاملة خلال العام 2022 بنسبة تزيد عن 7% مقارنة بالعام 2021.

12

وبهدف تخفيف الأعباء والتكاليف على القطاع الصناعي في الإمارات، ساهم إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية في تخفيض إجمالي التكاليف على القطاع بقيمة تقارب 3.9 مليار درهم خلال العام 2022

02
قطاع المسرعات الصناعية

البيانات الصناعية

كما عمل قطاع المسرعات على تطوير منصة قاعدة متكاملة للبيانات الصناعية، مما نتج عنه تحقيق الوزارة نسبة 92% في مؤشر نضج البيانات بناء على تقييم المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، حيث تم تصنيف الوزارة ضمن قائمة الجهات الاتحادية الريادية من حيث نضج البيانات. وقد تم تحقيق ذلك من خلال:

01

تطوير منصة التحكم التنفيذية والتحليلية المطورة لقيادات الوزارة: وتحتوي على منصة لتحليل المعلومات الخاصة بالوزارة، وتهدف إلى إعطاء لمحة عامة عن البيانات/ الإحصائيات الصناعية المطلوبة للمساعدة في اتخاذ القرار، وتطوير السياسات، كما توفر المنصة معلومات وقتية فورية للواقع الصناعي في دولة الإمارات من حيث الإحصاءات الرئيسية (عدد الشركات، والتوظيف، والتوطين، والقدرة الإنتاجية، والمنتجات، وما إلى ذلك).

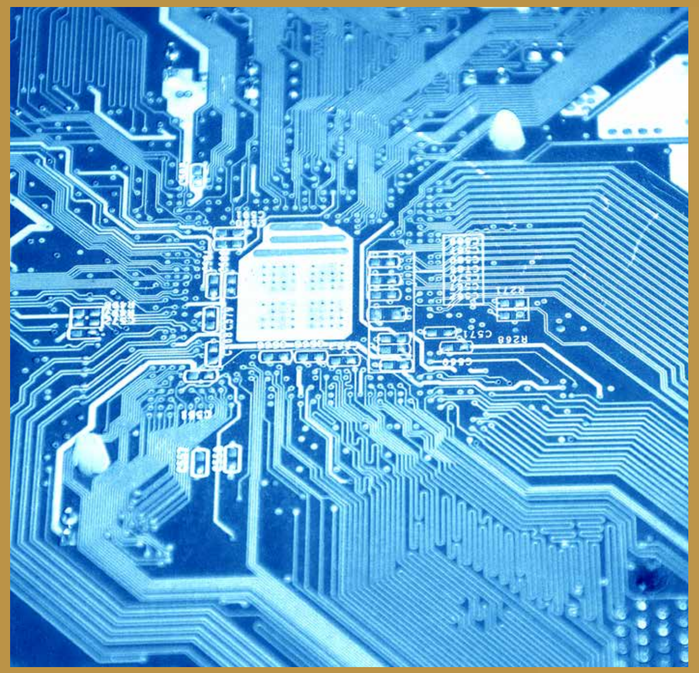

02

مشروع التعداد الصناعي الوطني، تم التحضير للتعداد من خلال الوزارة بالتنسيق والربط مع بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والتي تشمل بيانات (وزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة الاقتصاد) بما يتيح الوصول إلى أحدث البيانات والإحصاءات الصناعية التي تساعد في اتخاذ القرار وتسهيل الوصول إلى معلومات دقيقة عن النشاط الصناعي في الدولة. كما ويجري العمل حالياً على اللائحة التنفيذية الخاصة قانون تنمية وتنظيم الصناعة بالتعاون مع الشركاء في القطاعين الحكومي والخاص.

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

يدعم قطاع التكنولوجيا المتقدمة الأهداف الاستراتيجية للوزارة، خصوصاً على صعيد تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة والحلول الصناعية، ودعم تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل، كركائز أساسية لتحقيق أهداف دولة الإمارات بتأسيس وتمكين واجتذاب صناعات نوعية تترجم الأولويات الوطنية وتعتمد على التكنولوجيا والابتكار، بما يعمل على تمكين الاقتصاد، وتعزيز تنافسية الدولة.

ويقوم نهج الوزارة على تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الإنتاج الصناعي والارتقاء بأداء مختلف القطاعات الصناعية في الدولة، وتعزيز توجه الإمارات نحو اعتماد التنويع الاقتصادي والاقتصاد المعرفي، ويدير القطاع برامج مثل التحول التكنولوجي والثورة الصناعية الرابعة، إدراكاً لما للتكنولوجيا المتقدمة من أثر كبير على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

المبادرات والمشاريع

01

برنامج الثورة الصناعية الرابعة "الصناعة 4.0"

واصلت الوزارة جهودها في تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي، ضمن برنامج الثورة الصناعية الرابعة "الصناعة 4.0"، والذي شمل عدة مبادرات نوعية لرفع مستوى الوعي حول تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ولدعم المصنعين في رحلة تبني التكنولوجيا المتقدمة مثل شبكة رواد الصناعة 4.0 والقيادة 4.0 ومبادرة مؤشر الثورة الصناعية الرابعة والتي تعد أحد المشاريع التحولية التي تم إنجازها في 2022.

وخلال 2022 نجحت الوزارة في دعم 175 مصنعاً في وضع خارطة طريق للتحول التكنولوجي لهذه المصانع من خلال تقييم مؤشر النضج الرقمي لكلٍّ منها ليصل إجمالي المصانع التي تم دعمها إلى 275 مصنعاً. كما حددت الوزارة خط الأساس لمستوى تبني التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي في تقرير "Industry 4.0 Insights Report" والذي يبلغ حالياً نسبة 5%. ويشتمل هذا التقرير على تقييم الجاهزية الحالية للقطاعات الصناعية الحيوية وذات الأولوية، كما يحدد أولويات تبني التكنولوجيا المتقدمة والتحديات في هذه القطاعات.

إضافة إلى عرض أفضل الممارسات التي تم تحديدها في عدد من المصانع. كما حددت الوزارة ودعمت 14 مصنعاً وطنياً وعالمياً عاملة في الدولة ضمن فئة "المنارات الصناعية" كمنشآت رائدة في تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

ونفذت الوزارة خلال 2022 استطلاعاً لآراء المصنعين والمستثمرين، أشار إلى أن الشركات التي تم تقييمها ضمن برنامج الثورة الصناعية الرابعة **"الصناعة 4.0"** ستستثمر ما يناهز 750 مليون درهم في حلول التكنولوجيا المتقدمة، وقد استندوا في آرائهم إلى التوصيات التي قدمتها الوزارة إليهم.

وتحت مظلة الشراكة الاستراتيجية بين الوزارة ومصرف الإمارات للتنمية، كونه المحرك المالي الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الداعمة لتمكين التنمية الصناعية في الدولة وتسريع تبني التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي، سهلت الوزارة من حصول الشركات الصناعية على تمويلات لحلول التكنولوجيا المتقدمة عن طريق المصرف بإجمالي **5558 مليون درهم في 2022.**

وعلى مستوى دعم قدرات القيادات من مسؤولين تنفيذيين وقياديين ضمن القطاع الصناعي، واصلت الوزارة جهودها من خلال برنامج **"القيادة 4.0"** بالشراكة مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي وإعداد جيل من قادة التغيير في القطاع الصناعي. ونجحت الوزارة في تدريب 70 مديراً تنفيذياً وقائداً في القطاع الصناعي ليصل العدد الإجمالي إلى 100. تنفيذي وقيادي يمثلون شركات صناعية كبرى في الدولة.

ومن خلال **"شبكة رواد الصناعة 4.0"** تم عقد 8 ورش عمل وجولات افتراضية لرفع مستوى الوعي حول أهمية تقنيات الثورة الصناعية واستخداماتها في القطاع الصناعي. وتم عقد هذه الجولات بالشراكة مع شركات عالمية ومحلية تشمل سيمنز وهانيويل ويونيليفر وإيدج ويوكوجاوا وغيرها.

ونظمت الوزارة **التجمع السنوي الأول لشبكة رواد الصناعة 4.0** والذي حضره أكثر من 200 ممثلاً من القطاع الصناعي، وشهد استعراض خطط الوزارة ومستجدات برنامج الثورة الصناعية الرابعة والحلول التمويلية المتوفرة للقطاع الصناعي لتعزيز تبني تطبيقات وحلول الثورة الصناعية الرابعة.

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

المبادرات والمشاريع

02

برنامج التحول التكنولوجي

يعد التحول التكنولوجي الركيزة الأساسية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة **"مشروع 300 مليار"**، من أجل تسريع وتيرة تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في جميع القطاعات الحيوية، وبناءً على الدروس المستفادة من برنامج الثورة الصناعية الرابعة، واستكمالاً لجهود الوزارة في دعم تبني وتطوير هذه التقنيات، أعلنت الوزارة عن إطلاق برنامج التحول التكنولوجي والذي يهدف إلى تسريع تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في جميع القطاعات الحيوية. ويهدف البرنامج إلى إطلاق أكثر من 1000 مشروع تكنولوجي بحلول 2031 ورفع صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى 15 مليار درهم وزيادة الناتج المحلي من التكنولوجيا المتقدمة إلى 110 مليارات درهم.

وشملت المرحلة الأولى من برنامج التحول التكنولوجي خمس مبادرات استراتيجية:

01

مؤشر الثورة الصناعية الرابعة

والذي يعد المؤشر الأول من نوعه في المنطقة لقياس مستوى تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وممارسات الاستدامة في القطاع الصناعي، ويعتبر الأداة الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تدمج بين قياس مستوى النضج الرقمي ومفاهيم الاستدامة في آنٍ واحد. وخلال 2022 طورت الوزارة المؤشر وتم تطبيقه بشكل تجريبي على 75 مصنعاً. وفي موازاة ذلك طورت الوزارة برنامجاً لتأهيل المقيّمين وعقدت أول دورة بمشاركة أكثر من 20 مقيّم/متدرب مثلوا 10 شركات عالمية ومحلية. واستهدف البرنامج تأهيل المقيمين على استخدام المؤشر وتطوير نموذج عمل لتوفير التقييم كخدمة للمصانع لدعمها في رحلة تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة. كما طورت الوزارة منصة رقمية لأتمتة المؤشر وتسهيل عملية التسجيل للتقييم، وتتضمن تقييماً ذاتياً لمساعدة الشركات، كما تدعم تهيئة بيئة مناسبة للإماراتيين للدخول إلى مجال الخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى أنها تتميز بالقدرة على تنفيذ التقييم في يوم واحد، ونقل الكثير من المعرفة بين المقيّمين والشركات الخاضعة للتقييم، وتبادل أفضل الممارسات

02

مراكز التمكين الصناعي

أطلقت الوزارة مبادرة مراكز التمكين الصناعي والتي تشمل شبكة من المراكز تعمل على بناء القدرات وتوفير عدد من الخدمات التي ستدعم المصنعين في عملية تبني التكنولوجيا المتقدمة. وتشمل الخدمات التي تقدمها مراكز التمكين الصناعي:

01 التدريب النظري والعملي

02 توفير النماذج ومنصات الاختبار

03 توفير منصة للتعاون بين القطاع الصناعي والأكاديمي

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

المبادرات والمشاريع

02
برنامج التحول التكنولوجي

مبادرات استراتيجية:

03

أعلنت الوزارة عن أول مراكز التمكين الصناعي من خلال شراكة استراتيجية مع "مجموعة إيدج" والتي تعمل بالتعاون مع الوزارة على توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها مركز إيدج للتعلم والابتكار ليشمل الشركات الصناعية في مختلف القطاعات. وتم تفعيل الشراكة في 2022 والانتهاء من تدريب 17 مديراً تنفيذياً في المركز وتم عقد أول "هاكاثون للصناعة 4.0" في الإمارات وشارك فيه عدد من الطلاب من مختلف الجامعات في الدولة وذلك بهدف تطوير بعض استخدامات التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي من أجل مواجهة تحديات واقعية. وستواصل الوزارة جهودها في توسيع نطاق المبادرة في 2023.

04

حوافز التكنولوجيا المتقدمة

والتي تشمل حلولاً مالية وغير مالية ستعمل عليها الوزارة. وأبرزها إضافة علاوة 5% في برنامج القيمة الوطنية المضافة، للشركات الحاصلة على تقييم مرتفع في مؤشر الثورة الصناعية الرابعة و. وستوفر العلاوة حافزاً للشركات الصناعية لتطوير عملياتها ودمج تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، بهدف رفع مجموعها في برنامج القيمة الوطنية المضافة والحصول على ميزة تنافسية في العقود الحكومية والشركات المساهمة.

05

برنامج البيئة التجريبية للعلوم والتكنولوجيا

والذي يهدف إلى توفير منصة للشركات الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين والباحثين لتجريب ابتكاراتهم وتكنولوجياتهم في بيئة واقعية. والذي نجحت من خلاله الوزارة في دعم 33 مشروعاً تكنولوجياً بالتعاون مع الشركات المزودة للتكنولوجيا المتقدمة ومجموعة من المصانع. وستعمل الوزارة على توسيع نطاق المبادرة من خلال شراكات استراتيجية وتحديد التكنولوجيات ذات الأولوية خلال 2023.

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

المبادرات والمشاريع

03

برنامج دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا

عقدت الوزارة خمس "جولات افتراضية" ضمن برنامج دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا، ثلاث جولات منها مع كل من ألمانيا وسنغافورة وتركيا، حول تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وجولة افتراضية حول الطاقة النظيفة مع المملكة المتحدة، وجولة افتراضية أخرى حول التكنولوجيا الزراعية مع الصين، وذلك بهدف تعريف المستثمرين والمبتكرين وراد الأعمال من هذه الدول بمنظومة العلوم والتكنولوجيا الإماراتية.

وشملت هذه الجولات عدداً كبيراً من الجلسات النقاشية بين المستثمرين ورواد الأعمال والباحثين والعلماء الإماراتيين ونظرائهم من الدول الأخرى. وتتابع الوزارة مع عدد من الشركاء والشركات ورواد الأعمال والباحثين الراغبين في العمل على بعض المشاريع النوعية في الدولة.

كما مثلت الوزارة دولة الإمارات في عدد من المنصات العالمية، شملت المفاوضات في مؤتمرات التغير المناخي في بون 2022 وشرم الشيخ (COP27)، ومشاركة الدولة في تجمع البحث والابتكار ضمن مجموعة العشرين G20، وقمة جنيف لدبلوماسية العلوم والتكنولوجيا GESDA، وكذلك التجمع السنوي للمركز الدولي لشعاع السنكروترون، كما تترأس الإمارات القمة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا ضمن إطار منظمة التعاون الإسلامي وتعمل على تنسيق تنفيذ إعلان أبوظبي.

واستضافت الوزارة 11 شركة مليارية من إسرائيل في مجال الاستدامة والتكنولوجيا الطبية والمالية وتعريفها بمنظومة العلوم والتكنولوجيا الإماراتية. وتم تنسيق مجموعة من الزيارات الميدانية لعدد من الشركاء الاستراتيجيين في الإمارات، وتستمر الوزارة في جهودها الحثيثة لجذب المزيد من الشركات وتعريفها بالفرص الاستثمارية في دولة الإمارات للعمل على مشاريع نوعية وذات جدوى.

كما عملت الوزارة على تفعيل دورها كمراقب في منظمة السنكوترون (SESAME) وعملت جنباً إلى جنب مع المجتمع العلمي في الدولة، مما أدى إلى زيادة نوعية في عدد المقترحات البحثية المقدمة من دولة الإمارات إلى المنظمة.

04

منتدى العلوم في الإعلام

وانسجاماً مع مستهدفات الوزارة لتعزيز الوعي بشأن العلوم والتكنولوجيا المتقدمة عبر مختلف القنوات بما فيها خلق حلقة وصل مع المجتمع العام عبر وسائل ومنصات الإعلام، أعدت الوزارة **"دليل العلوم في الإعلام"**، والذي يهدف إلى دعم مهارات الصحافة العلمية وتعزيزها في الدولة، من خلال توفير مناهج وأساليب عمل تساعد في التعرف على الأنواع المختلفة من مكونات وعناصر وأساليب البحث العلمي وتقييم المصادر وطرح الأسئلة العلمية. كما تم إطلاق الدليل عبر **"منتدى الإعلام والعلوم"** والتي تعتبر أول ورشة تعريفية متعلقة بالعلوم والتكنولوجيا لوسائل الإعلام في الدولة، حيث جمعت الخبراء من الجهات الإعلامية المحلية لمناقشة وتحديد أبرز التحديات التي تواجههم في تغطية ومعالجة الأخبار والتقارير الصحفية العلمية، ووضع الحلول المبتكرة لحلها، التي ستبنى عليها خطة شاملة لتعزيز مفهوم الإعلام العلمي المتخصص، ودوره الحيوي في نشر الثقافة العلمية، واستقطاب جيل جديد من المواهب العلمية.

03
قطاع التكنولوجيا المتقدمة

الاتفاقيات والشراكات

01

شبكة رواد الصناعة 4.0

قامت الوزارة بتوسيع نطاق المبادرة من خلال شراكات استراتيجية مع كل من شركات IBM و اتصالات من e& و شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة Du ليصل عدد الشركاء إلى 18 شركة وطنية ودولية كبرى. وستعمل هذه الشركات على تعزيز جهود الوزارة في دعم المصنعين المحليين في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة من خلال توفير عدد من الخدمات والدعم الاستشاري والفني الذي سيقدمه الشركاء.

وتعمل "اتصالات e&" على خمسة مشاريع بالشراكة مع عدد من المصنعين وتعمل أيضاً على تطوير منصة لتسهيل تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي. وستقوم Du بتوفير خدمات استشارية وتقنية بأسعار مدعومة وتنافسية لدعم المصنعين الوطنيين في تبني التكنولوجيا المتقدمة.

كما عقدت الوزارة 8 ورش توعوية من خلال شبكة رواد الصناعة 4.0. وشملت بعضها جولتين افتراضيتين لشركة سيمنز في ألمانيا ومركز ميكست في تركيا بهدف استعراض أفضل الممارسات العالمية في تبني حلول الثورة الصناعية الرابعة.

02

الاستدامة الصناعية

وفرت الوزارة 50 تقييماً مجانياً لمستوى الاستدامة للشركات الصناعية في الدولة من خلال شراكة استراتيجية مع شركة "شنايدر الكتريك". ومن ضمن نتائج التقييم تم تطوير ورقة عمل لمستوى الاستدامة الصناعية في الدولة كما تم تحديد أهم السياسات والممارسات الداعمة لتعزيز الاستدامة الصناعية في الدولة.

04
قطاع المواصفات والتشريعات

يدعم قطاع المواصفات والتشريعات الأهداف الاستراتيجية للوزارة على مستوى تهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي، ودعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، وإدارة ملف منظومة البنية التحتية للجودة للقطاع الصناعي، من خلال إصدار المواصفات القياسية واللوائح الفنية والتشريعات والأنظمة للمنتجات والخدمات، كما يشرف القطاع على نقطة الاستعلام الإماراتية الخاصة باتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (TBT) التي تتولى الرد على الاستفسارات الخاصة باللوائح الفنية والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة في الدولة والإخطار بمشاريع اللوائح الفنية.

ويتولى القطاع مهمة مواءمة المواصفات القياسية واللوائح الفنية وبرامج المطابقة مع أفضل الممارسات العالمية، وإصدار المواصفات والأنظمة والتشريعات ضمن مظلة تشريعية وإجرائية توفرها الإمارات تعد الأكثر تنافسية على مستوى المنطقة، بما يدعم الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة جاذبية القطاع الصناعي في الدولة للمستثمرين ورواد الأعمال.

04
المواصفات والتشريعات

التشريعات والسياسات

تطوير وإصدار مواصفات وتشريعات في القطاعات ذات الأولوية:

01

إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 2022

بشأن نظام منتجات مصابيح الإنارة الخارجية وقرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2022 بشأن إلزامية اللوائح الفنية الخاصة بكفاء استهلاك الطاقة لأجهزة التبريد المنزلية والمصاعد.

02

تطوير مواصفات قياسية

تساهم في دعم التكنولوجيا المتقدمة ومن أبرزها المواصفة القياسية في مجال الأغذية المستحدثة (Novel Food) والنظام الإماراتي للمركبات الهيدروجينية.

03

إصدار 156 لائحة فنية في القطاعات ذات الأولوية:

الأغذية، الطاقة، الكيمياء، الغزل والنسيج والميكانيك و3025 مواصفة قياسية في مختلف القطاعات الصناعية.

04

إصدار قرار وزاري

بشأن الموافقة على تحديث المتطلبات الفنية الخاصة بسماكة العلب المعدنية المستخدمة في الصناعات الغذائية وتوفير 5 ملايين درهم

05

استمرارية أثر قرار مجلس الوزراء رقم (21/9)

لسنة 2021 بالموافقة على إلغاء التطبيق الإلزامي لسياسة توسيم القيم الغذائية للمنتجات وإبقاء التطبيق الاختياري للمواصفة القياسية UAE.S 5034:2018 مما سيحقق وفورات مالية تقدر بحوالي 1.4 مليار درهم في قطاع الأغذية والمشروبات

04
المواصفات والتشريعات

تطوير وإصدار مواصفات وتشريعات في القطاعات ذات الأولوية:

06

إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (104)

لسنة 2022 بشأن اللائحة الفنية لمتطلبات تذكية الحيوان طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تدعم تطبيق اللائحة الفنية للأمن الغذائي للدولة.

07

تحديث النظام الوطني للقياس

الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (64) لسنة 2022 ليواكب استراتيجية الوزارة المتعلقة بدعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها من خلال

- رفع كفاءة القياسات الصناعية وتعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي، عبر وضع سياسات تواكب التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده الدولة.
- إبراز دور المعهد الوطني للقياس في تعزيز جهود البحث والتطوير.
- حفظ معايير القياس الوطنية لتحقيق الريادة العالمية في مجال المترولوجيا العلمية والصناعية.

08

إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (83) لسنة 2022 بشأن لائحة أجهزة سرعة المركبات (الرادار)

09

إصدار قرار وزاري

بشأن تنظيم تداول مياه الشرب المعبأة في عبوات بلاستيكية معاد تدويرها.

10

تحديث لائحة الموازين غير الأوتوماتيكية

والتي تحدد المتطلبات الإلزامية لضبط قياسات الموازين غير الأتوماتيكية المستخدمة في الدولة، (وهي طور الاعتماد النهائي حالياً)

04
المواصفات والتشريعات

تطوير وإصدار مواصفات وتشريعات في القطاعات ذات الأولوية:

11

تحديث لائحة وحدات القياس
بناء على التحديث الدولي لوحدات القياس والتي تحدد وحدات القياس الواجب استخدامها في الدولة (وهي طور الاعتماد النهائي حالياً)

12

أعدت الوزارة لائحة ضبط قياسات جودة الهواء والتي تحدد المتطلبات الإلزامية لدقة أجهزة قياس جودة الهواء في المختبرات ومحطات الرصد البيئي (وهي طور الاعتماد النهائي حالياً)

13

مشروع تحديث اللائحة الفنية الإماراتية UAE.S:2018 5019 للمركبات - المتطلبات الفنية لاتصال الطوارئ Ecall (وهو طور الاعتماد النهائي حالياً)

14

مشروع اللائحة الفنية الإماراتية
كفاءة استهلاك الطاقة للمحركات الكهربائية" (وهو طور الاعتماد النهائي حالياً)

15

اللائحة الفنية الإماراتية "النظام الإماراتي للمنتجات وأنظمة الطائرات بدون طيار" (وهي طور الاعتماد النهائي حالياً)

16

المواصفة القياسية "الدليل الإرشادي لحوكمة المؤسسات الأمنية" (وهي طور الاعتماد النهائي حالياً)

04
المواصفات والتشريعات

المبادرات والمشاريع

مبادرات مرتبطة بالأمن الغذائي:

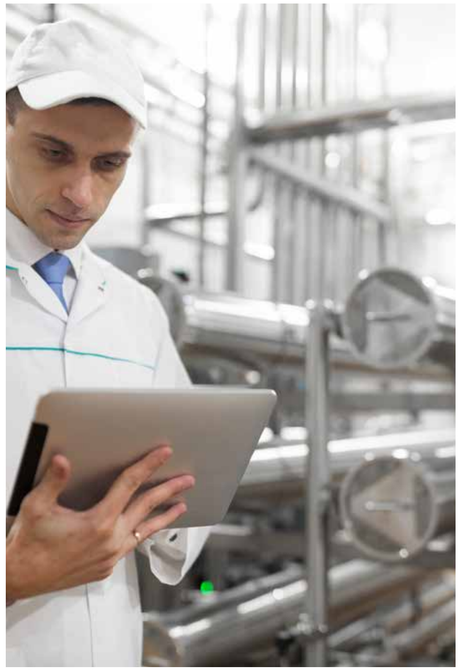

أطلقت الوزارة في فبراير 2022، بالتعاون مع مجموعة منتجي ومصنعي الأغذية والمشروبات في دولة الإمارات، على هامش معرض الخليج للأغذية "**جلفود 2022**"، المرحلة الثانية من مبادرة "**مختبر صناعات المستقبل**" لبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية والمشروبات، ولدعم حملة "اصنع في الإمارات" التي تنفذها الوزارة.

تم تنفيذ برنامج وطني "لخفض السكريات والسعرات الحرارية" في مايو 2022 بالتعاون مع مجموعة منتجي ومصنعي الأغذية والمشروبات في دولة الإمارات، بهدف بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات المجتمع. وشمل البرنامج تنظيم سلسلة من الجلسات الحوارية والتدريبية مع استضافة جلسة عملية ختامية في مختبر متطور من تنظيم "تات آند لايل"، الشركة العالمية المتخصصة بمكونات الأطعمة والمشروبات الصحية، إضافةً إلى عقد شراكات مع جهات خاصة أخرى لدعم مبادرة "مختبر صناعات المستقبل".

توقيع اتفاقية مع شركة SKM للتكييف والتبريد وجاري التنسيق مع LG Academy للمساهمة في مختبر صناعات المستقبل وذلك في مجال التقنية الكهربائية والتبريد والتكييف لتوفير برامج تدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكفاءات الوطنية من طلبة الجامعات والقائمة على افضل الممارسات في مجال الاعمال للمساهمة في تعزيز نمو القطاع الصناعي وتوفير فرص تطوير منتجات وطنية قائمة على احتياجات سوق العمل.

04
المواصفات والتشريعات

إنجازات المقاييس:

ساهمت المواصفات واللوائح المطبقة من قبل الوزارة في خفض الهدر الناتج عن أخطاء القياس في موازين الذهب، وعدادات مركبات الأجرة، وعدادات الوقود بقيمة 338 مليون درهم خلال النصف الأول من العام 2022

حصلت دولة الإمارات على الاعتراف الدولي بستة معايير قياس وطنية في عام 2022 في مجالات قياسات الكهرباء والتردد من قبل المكتب الدولي للأوزان والمقاييس وتم نشرها على قاعدة بيانات الموقع الخاص بالمكتب الدولي، علماً بأن الدولة هي أول دولة في التجمع الخليجي للمترولوجيا تحصل على هذا الاعتراف منذ عام 2020.

إنجازات على المستوى الدولي:

حققت دولة الإمارات المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمركز 11 عالمياً في مؤشر البنية التحتية للجودة للتطور المستدام، الصادر عن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" والشبكة الدولية للبنية التحتية للجودة (INet QI) لعام 2022 لفئة الدول ذات الناتج المحلي الاجمالي بين 100 مليار دولار و1 ترليون دولار، متقدمة على دول مثل، البرتغال، سنغافورة، فنلندا، الدنمارك، وبلجيكيا، وذلك انسجاماً مع جهود وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في ملف البنية التحتية للجودة.

نجحت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في مواءمة المواصفات القياسية الوطنية مع المواصفات الدولية بنسبة 92%، بما يتماشى مع توجهات منظمة التجارة العالمية WTO في تطبيق المواصفات الدولية لتسهيل التجارة البينية للسلع بين الدول.

ونظمت الوزارة الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية للتقييس (ISO) كحدث دولي مهم تم عقده حضورياً في الدولة بعد جائحة كوفيد - 19 بحضور 163 ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ومشاركة 5300 مشارك في الفعالية.

05
قطاع المطابقة

يدعم قطاع المطابقة في الوزارة الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي، ودعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، حيث يعنى بكفاءة عمليات وآليات الإنتاج، وضمان تطبيق المصانع في الدولة، والموردين للمنتجات من الخارج، للمواصفات القياسية والتشريعات والأنظمة الرقابية واللوائح الفنية المعتمدة، وتعتبر الرقابة على الجودة ومسح الأسواق صمام الأمان بالنسبة للقطاع الصناعي وضامنة لمفاهيم الكفاءة والامتثال في عمليات الإنتاج وتوريد المنتجات وعنصرا فائق الأهمية في ضمان حقوق المصنّعين والمستهلكين.

ويدير القطاع نظام تقويم المطابقة الإماراتي ECAS وأنظمة الجودة وعلامة الجودة الإماراتية والتي تمثل بوابة دخول للعديد من الأسواق الإقليمية والدولية وهي علامة ثقة عالمية، كما يدعم الحصول على الاعترافات الثنائية والدولية بالنظام الوطني للمطابقة من المنظمات الإقليمية والدولية، ويضع تدابير لضمان استمرارية هذه الاعترافات لإزالة العوائق الفنية أمام حركة تجارة المنتجات.

05
قطاع المطابقة

التشريعات والسياسات

رفع مستوى جودة وسلامة المنتجات في أسواق الدولة عن طريق:

2% زيادة في مطابقة المنتجات في المسح الوطني لأسواق الدولة

90 ألف عينة من المنتجات تم التفتيش عليها في الأسواق

89% نسبة مطابقة المنتجات في أسواق الدولة

اعتماد اللائحة الفنية لمتطلبات الإطفاء الذاتي لحرائق غرف محركات الحافلات بقرار مجلس الوزراء الموقر، والتي تتضمن أنظمة آلية يتم تركيبها في حجرات محركات الحافلات لإطفاء الحرائق بصورة آلية حيث تطبق هذه اللائحة على الحافلات الجديدة والمستخدمة على الطرقات سواءً حافلات من طابق واحد أو طابقين، مفصلية أو غير مفصلية، وتشمل جميع الحافلات التي تتجاوز سعتها 22 راكب مع السائق حيث تهدف إلى:

01
ضمان سلامة أنظمة إطفاء الحرائق الآلية المخصصة للتركيب في حجرات محركات الحافلات من خلال تنظيم عمليات التداول والتركيب في الأسواق بما يتوافق مع غايات التنمية المستدامة

02
حماية مستخدمي الحافلات من الحوادث الناتجة عن حرائق المحركات، وخصوصاً الحافلات المدرسية

03
توفير إجراءات للتأكد من مطابقة أنظمة إطفاء الحرائق الآلية المخصصة للتركيب في حجرات محركات الحافلات للاشتراطات المطلوبة

04
سهولة التحقق من أنظمة إطفاء الحرائق الآلية المخصصة للتركيب في حجرات محركات الحافلات غير المطابقة للمواصفات من قبل الجهات الرقابية

05
المساهمة في تقليل الأثر البيئي الناتج عن الحوادث التي تسببها حرائق المحركات

06
دعم الاقتصاد من خلال تقليل الخسائر المالية الناجمة عن الحوادث التي تسببها حرائق المحركات

05
قطاع المطابقة

التشريعات والسياسات

أصدرت إدارة الرقابة التنظيمية في الوزارة أدلة استرشادية لتوحيد إجراءات مسح الأسواق في جميع امارات الدولة وتم تدريب موظفي الجهات المحلية المعنية على الأدلة.

والأدلة التي تم إصدارها هي:

الدليل الاسترشادي لمسح الأسواق
الذي يهدف إلى توحيد إجراءات التفتيش على مستوى الدولة وتطبيق أفضل الممارسات في الرقابة على المنتجات.

الدليل الاسترشادي للإشراف المترولوجي
والذي تم إصداره بهدف متابعة الجهات المخولة للقيام بمهام الرقابة المترولوجية على أدوات القياس القانونية في أسواق الدولة. ويعد الدليل مرجع رئيسي لكيفية اعتماد نتائج المسح المترولوجي على ادوات القياس القانونية نظرا لخصوصية هذه الادوات مثل أدوات القياس الطبية وغيرها.

المشاركة الناجحة لوفد دولة الإمارات في اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الكهروتقنية الدولية لعام 2022 الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، والمحافظة على عضوية دولة الإمارات في 4 لجان لأنظمة المطابقة تحت مظلة المنظمة، وهي:

01
اللجنة الإدارية لإصدار شهادات المطابقة للمعدات التي تستخدم في تطبيقات الطاقة المتجددة (IECRE).

02
اللجنة الإدارية لإصدار شهادات المطابقة للمعدات والمكونات الكهروتقنية (IECEE)

03
اللجنة الإدارية لإصدار شهادات المطابقة لاعتماد المعدات المستخدمة في الأجواء القابلة للانفجار (IECEx)

04
اللجنة الإدارية لإصدار شهادات المطابقة لمكونات الأجهزة الإلكترونية (IECQ)

05
قطاع المطابقة

التشريعات والسياسات

قصة نجاح في عرض جهود الشباب في مجالات التكنولوجيا من خلال تنظيم حلقة نقاشية للشباب بعنوان " تقارب التكنولوجيا وتعاون الشباب - Convergence of Technologies and Youth Collaboration" بالتزامن مع استضافة الدولة لاجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للتقييس (ISO) في أبوظبي في العام 2022 والتي تعتبر الأولى على مستوى المنظمة.

التعاون مع دائرة الطاقة – أبوظبي، والمجلس الأعلى للطاقة في دبي، وبلدية رأس الخيمة، فيما يتعلق ببرامج إدارة الطلب ودعم برامجهم المحلية من خلال برنامج كفاءة استهلاك الطاقة الاتحادي للوزارة والتي تطبق على 10 فئات من المنتجات التي تعتبر الأكثر استهلاكاً للطاقة.

عضوية لجان وفرق عمل دولية ووطنية مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO) والجهات الاتحادية والمحلية لتقليل مخاطر الطائرات بدون طيار وتطوير أنظمة إماراتية ومواصفات قياسية والرقابة عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

05
قطاع المطابقة

المبادرات والمشاريع

انطلاقاً من توجهات حكومة دولة الإمارات وقيادة الوزارة التي تركز على تمكين الشباب واستثمار قدراتهم في ملف البنية التحتية للجودة كأولوية وطنية، ترأست وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وفد من برنامج المحترفين الشباب للمنظمة الكهروتقنية الدولية IEC بالتزامن مع اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة 2022، والتي عقدت بمدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

وفازت الشابة الإماراتية المهندسة عايدة اليعقوبي من شركة المياه سات للاتصالات الفضائية بأعلى نسبة تصويت للقيادات الشابة عن منطقة آسيا والشرق الأوسط لدورة عام 2022 - 2023 والذي يعتبر الفوز الثاني على التوالي والثالث على مستوى البرنامج الدولي.

اختيار المهندسة هنا محمد الكوخردي كأول شابة إماراتية عربية ضمن المحترفين الشباب المؤثرين في المنظمة الكهروتقنية الدولية والذين لهم العديد من التعيينات الإستراتيجية (مثال: الأمانة العامة للجنة الوطنية، مدير رئيسي لأنظمة المطابقة للمنظمة، عضوية اللجان الفنية والفرعية).

بالإضافة إلى الانجازات الأخرى على مستوى البرنامج مثل:

تخريج 14شاباً إماراتياً في تخصصات هندسية مختلفة في قطاعات متنوعة.

فوز 3 شباب إماراتيين عن منطقة آسيا والشرق الأوسط في الأعوام: 2015، 2021، 2022

حققت دولة الإمارات المركز الأول عن فئة القائد الشاب لمنطقة آسيا والشرق الأوسط والمركز الثاني على مستوى الدول الأعضاء بالمنظمة (88 دولة)

05
قطاع المطابقة

التشريعات والسياسات

وحصلت الوزارة من خلال قطاع المطابقة على شهادة آيزو ISO/IEC 17065 حسب الإصدار الجديد والخاص بتقييم المطابقة - متطلبات جهات منح الشهادات للمنتجات والعمليات والخدمات والذي يعتبر اساسا للحصول على الاعترافات الدولية بأنظمة المطابقة والشهادات الصادرة من الوزارة مما يدعم الأهداف الاستراتيجية للوزارة في دعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها وفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية.

وكذلك عملت الوزارة متمثلة بإدارة شؤون المطابقة للحصول على تجديد تعيين كجهة مقبولة لتقييم مطابقة المنتجات الخاضعة للوائح الفنية الخليجية (اللائحة الفنية الخليجية للأجهزة والمعدات الكهربائية منخفضة الجهد، واللائحة الفنية الخليجية للعب الأطفال) من قبل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك لإصدار شهادات المطابقة الخليجية لدعم الصناعات الوطنية للدخول للأسواق الخليجية ودول الأعضاء في الهيئة.

تحقيق نسبة 89% من مطابقة المنتجات في أسواق الدولة بزيادة 2% عن سنة 2021 (حيث تم التفتيش على أكثر من 60 ألف عينة) لرفع ثقة المستهلك بالمنتجات والسلع المطروحة في الأسواق المحلية وحماية أسواق الدولة من المنتجات غير المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة والتي قد تشكل خطراً على صحة وسلامة المستهلكين.

تدريب أكثر من 100 مفتش على آلية التفتيش على المنتجات الخاضعة للتشريعات الفنية لدى الجهات الرقابية وتنويع طرق تنفيذ البرامج التدريبية، وشملت التدريب النظري عبر الاتصال المرئي والزيارات الميدانية لمنافذ البيع بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في دوائر التنمية الاقتصادية والبلديات في كل إمارة.

تطوير منصة جديدة لنظام مانع لسحب واستدعاء المنتجات غير المطابقة من الأسواق، وكذلك تطوير نظام التفتيش الإلكتروني لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة في نظام واحد.

أجرت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة دراسة وتحليل لرسوم خدمات قطاعات الوزارة من ضمنها قطاع المطابقة بهدف تخفيف الأعباء المالية على المستثمرين وتقديم قيمة مضافة للمصانع الوطنية.

06
الاعتماد الوطني

التشريعات والسياسات

تماشياً مع توجهات حكومة دولة الإمارات بتعزيز الجاذبية الاستثمارية وتشجيع الاستثمار وتخفيف الأعباء المالية على جهات تقييم المطابقة العاملة في الدولة، وانسجاماً مع قرار مجلس الوزراء رقم (98) لسنة 2022 في شأن رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، **أجرت الوزارة تخفيضاً على الرسوم الخاصة بخدمتي تسجيل جهات تقييم المطابقة، وتعيين جهات تقييم المطابقة كما يلي:**

01

إلغاء رسوم نشاط **"مراجعة وثائق الجودة"** ضمن إجراءات خدمة تسجيل جهات تقييم المطابقة والمقدرة بـ 2,500 درهم.

02

خفض رسوم نشاط **"جهة تقييم المطابقة"** ضمن إجراءات خدمة تعيين جهات تقييم المطابقة الى 3,000 درهم لكل مقيم لكل يوم.

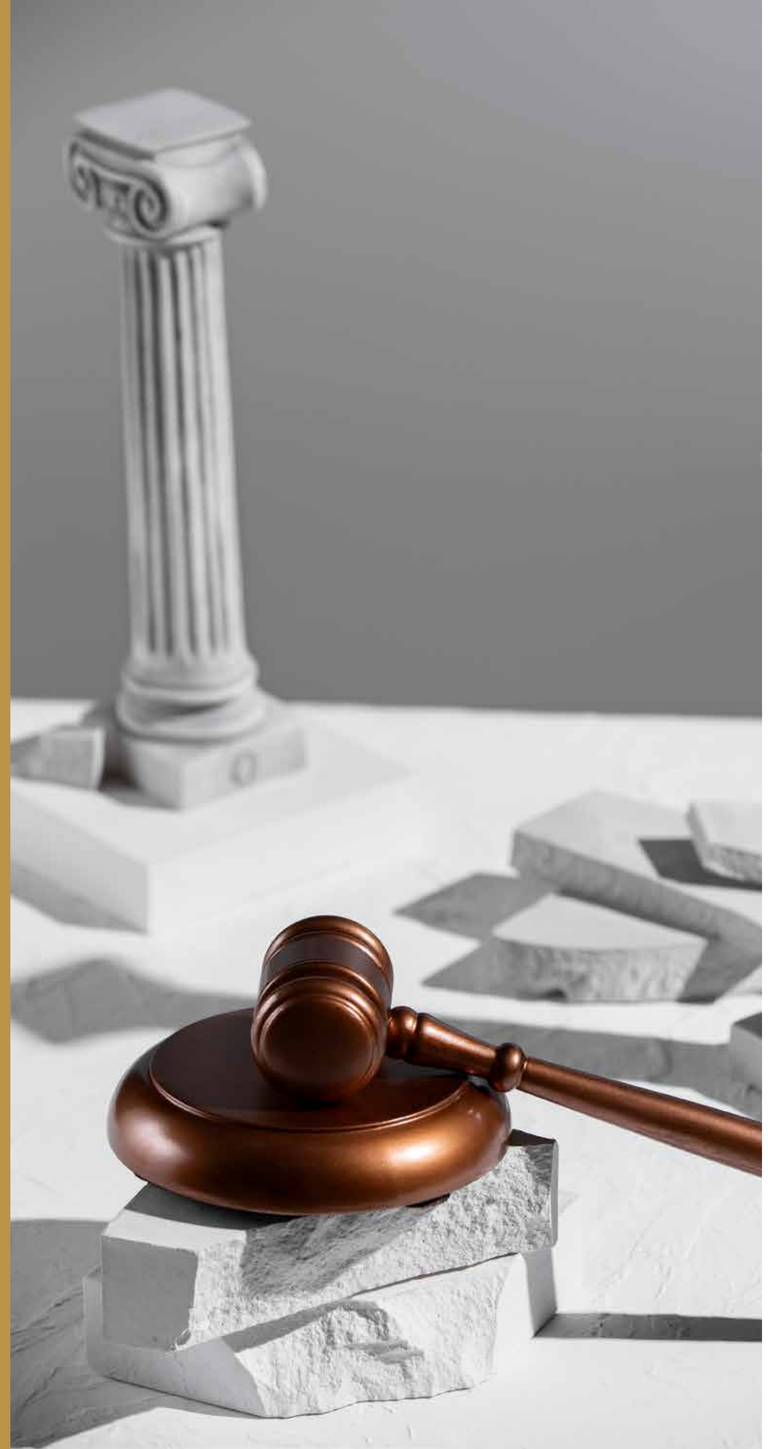

تماشياً مع توجهات الوزارة لتسهيل الأعمال على قطاع تقييم المطابقة، والتحسين المستمر على إجراءات تقديم خدمات النظام الإماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة العاملة في الدولة، تم تحديث الإجراءات والوثائق والمتطلبات الفنية الصادرة كما يلي:

01

تحديث إجراءات تسجيل جهات تقييم المطابقة، ودمج متطلبات مراجعة الوثائق والتقييم في الموقع بهدف تسهيل الإجراءات.

02

بهدف حوكمة إجراءات تعيين جهات تقييم المطابقة وزيادة فعالية وزمن تقديم الخدمة تم تحديث وثيقة المتطلبات العامة للجهات المعينة وإصدارها بعد الدراسة وأخذ ملاحظات جهات تقييم المطابقة المعينة، كما تم تعديل الفترة الزمنية بين تنفيذ عمليات تقييم المتابعة اللاحقة لتصبح سنة واحدة بدلاً من سنتين.

03

تحديث المتطلبات الفنية الصادرة عن نظام الاعتماد الوطني الإماراتي ENAS تماشياً مع التحديثات الصادرة عن المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC، حيث تم إصدار وتعميم الوثيقة الفنية الإلزامية حول متطلبات سلسة القياس - ETR 01 - ENAS Technical Requirements on Traceability.

04

تحديث سياسة نظام الاعتماد الوطني الإماراتي المتعلقة بتنفيذ عمليات "التقييم عن بعد" خلال العام 2022، حيث حدد السيناريوهات الخاصة بتحديد آليات تقييم جهات تقييم المطابقة والتي تشمل:

التقييم في الموقع | والتقييم عن بعد | والتقييم الهجين

وذلك وفقاً لنتائج دراسة المخاطر لكل إجراء، بهدف زيادة فعالية إجراءات تقديم الخدمة وضمان استيفاء متطلبات اعتماد جهات تقييم المطابقة وفقاً للمواصفات والممارسات الدولية.

06
الاعتماد الوطني

المبادرات والمشاريع

01

إطلاق منصة الخدمات الإلكترونية لخدمات النظام الإماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة، والتي تشمل خدمات التسجيل، وخدمات الاعتماد، وخدمات التعيين من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة.

02

تطوير الـ Microsite الخاص بكل من نظام الاعتماد الوطني الإماراتي ونظام الحلال الإماراتي، وتحديث ونشر كافة المعلومات ذات العلاقة على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة (https://moiat.gov.ae/ar/enas)، بهدف تسهيل وصول المتعاملين والشركاء إلى المعلومات والبيانات والمتطلبات المحدثة.

03

مبادرة "تواصل مع ENAS " – المبادرة التي تم إطلاقها للتواصل والتفاعل مع الشركاء من المقيمين والخبراء الفنيين وجهات تقييم المطابقة، بهدف توحيد الممارسات والتوعية بالإجراءات والمتطلبات المحدثة فيما يتعلق بإجراءات الاعتماد وفقاً لأفضل الممارسات والمواصفات الدولية.

01

تنظيم وعقد ورشة عمل بحضور 115 ممثلاً عن جهات تقييم المطابقة المعتمدة، والمتقدمة لإجراءات الاعتماد، تم خلالها استعراض أهم التحديثات على متطلبات وإجراءات اعتماد جهات تقييم المطابقة، كما تم طرح أبرز الحلول والتسهيلات في الحصول على الخدمة.

02

تنظيم وعقد (4) برامج تدريبية وورش عمل بحضور (85) مشارك من مختلف القطاعات الفنية المعنية بتقييم المطابقة.

03

تنظيم ورشة عمل تنسيقية للمقيمين والخبراء الفنيين بحضور (51) مشارك لعرض ومناقشة أهم التحديثات على متطلبات واجراءات اعتماد جهات تقييم المطابقة.

عقد 11 اجتماعاً مع جهات تقييم المطابقة المعينة على مدار العام لمناقشة أحدث التطورات والتحديثات الخاصة بمتطلبات التعيين، إضافة الى الاستجابة الى استفساراتهم وملاحظاتهم بخصوص التحديات التي تواجه هذا القطاع خلال اجراءات تقديم الخدمة.

مبادرة "تزايد مع ENAS" والتي تم اطلاقها بهدف بناء القدرات الوطنية وتعزيز قدرات جهات تقييم المطابقة في القطاعات المختلفة حول متطلبات وإجراءات الاعتماد وفقاً لأفضل الممارسات والمواصفات الدولية

06
الاعتماد الوطني

حقائق وأرقام حول إدارة الاعتماد الوطني:

تسجيل جهات تقييم المطابقة: 39% نسبة الزيادة في عدد جهات تقييم المطابقة المسجلة مقارنة بالعام 2021.

%39

اعتماد جهات تقييم المطابقة: 12% نسبة الزيادة في عدد جهات تقييم المطابقة المعتمدة مقارنة بالعام 2021.

%12

تعيين جهات تقييم المطابقة: 14% نسبة الزيادة في عدد جهات تقييم المطابقة المعينة مقارنة بالعام 2021.

%14

تسجيل جهات منح شهادات المطابقة الحلال: 19% نسبة الزيادة في عدد جهات منح شهادات الحلال مقارنة بالعام 2021.

%19

نسبة الزيادة في عدد جهات تقييم المطابقة المعتمدة في المجالات الإلزامية للاعتماد: 18% مقارنة بالعام 2021.

%18

نسبة الزيادة في عدد المنشآت الصحية (المختبرات الطبية) الخاصة على الاعتماد: 18% مقارنة بالعام 2021.

%18

نسبة الزيادة في عدد المقيمين والخبراء الفنيين المؤهلين لتنفيذ عمليات التقييم: 8% مقارنة بالعام 2021.

%8

تم إطلاق **4 مجالات** لتعيين جهات تقييم المطابقة عليها من ضمن القطاعات الصناعية الحيوية التي تركز عليها الوزارة وهي منتجات الطاقة الشمسية وكفاءة استهلاك الطاقة للمصاعد ومصابيح الإنارة الخارجية والمنتجات الكيميائية.

07

قطاع الخدمات المساندة

يؤدي قطاع الخدمات المساندة في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة دوراً مهماً في توفير الدعم والإسناد اللازم لقطاعات وإدارات والوحدات التنظيمية في الوزارة لتمكينها من القيام بمهامها على أفضل نحو ممكن، بما في ذلك الخدمات الإدارية والمالية وخدمات الموارد البشرية، وتلعب دوراً رئيساً ومحورياً في إنجاح عمل قطاعات الوزارة.

وفي إطار دور قطاع الخدمات المساندة المنسجم مع توجيهات قيادة الوزارة لتطوير علاقات متميزة مع الشركاء من الجهات الخارجية بما ينعكس على مفاهيم السعادة في بيئة العمل، تم توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الجهات الخارجية لتحقيق هذه الغايات مثل:

01

مجموعة مستشفيات برجيل لتقديم الخدمات الطبية للموظفين وأسرهم بأسعار تنافسية وتخصصات إضافية

02

القيادة العامة لشرطة دبي لمنح بطاقة إسعاد للخصومات للموظفين وذويهم

03

دعم جهود الانتقال إلى المبنى الجديد للوزارة بفعالية

04

توفير أحدث التجهيزات والتقنيات والأجهزة الرقمية والإلكترونية والتكميلية الجديدة للموظفين

05

توفير قنوات لإبداء الرأي والاستماع إلى الملاحظات من خلال استطلاعات الرأي المستمرة بالتزامن مع الفعاليات

07
قطاع الخدمات المساندة

وإضافة إلى ذلك، نجح قطاع الخدمات المساندة في الوزارة في الفوز بجوائز مرموقة، مثل:

فوز الوزارة بفئة **Emerging Technologies Project of the Year** ضمن جائزة **GovDx leadership awards 2022** حيث طبقت الوزارة ضمن مشاريع البنية التحتية الرقمية مشروع ExaGrid والذي يعمل بالتقنية الناشئة Emerging Technology للنسخ الاحتياطي للبيانات وحمايتها من خلال تطبيق خصائص سرعة حفظ واسترجاع البيانات وحمايتها.

كما حصلت الوزارة على شهادة **ISO/IEC 27001** وفق المعيار الدولي لنظام إدارة أمن معلومات ISO والذي يساعد الوزارة على حماية بياناتها المالية والمعلومات الحساسة. وتحديد المخاطر أو إدارتها أو تقليلها خصوصاً المعلومات السرية. والوفاء بالتدابير الأمنية اللازمة في هذا الإطار.

حصلت الوزارة على شهادة آيزو **ISO/IEC 20000** والذي يعتبر أول معيار دولي معترف به لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات بما يعزز تقديم خدمات متسقة وموثوقة وفق أفضل الممارسات الدولية من حيث تحقيق أفضل المعايير الدولية لإدارة الخدمات، وتطوير الخدمات بما يدعم أهداف العمل في الوزارة، ودمج الأفراد والعمليات والتكنولوجيا لدعم الأهداف التشغيلية، وصولاً إلى وضع ضوابط للقياس والحفاظ على مستويات متسقة من الخدمة المقدمة.

للتواصل والمزيد من المعلومات

رقـــم الهـــاتـــف: 600 565 554

البريـــد الإلكتروني: Media@moiat.gov.ae

الموقع الإلكتروني: www.moiat.gov.ae

©UAE MoIAT 2022

For further information:
Ministry of Industry and Advanced Technology

PO Box 48666, Dubai, United Arab Emirates
Email: Media@moiat.gov.ae

@MoIATUAE
www.moiat.gov.ae